

الباب الثاني

الجملة الفعلية

الفصل الأول

الفاعل ونائبه

- أ- الفاعل.
ب- نائب الفاعل.

الفصل الثاني

من مكملات الجملة الفعلية «المفاعيل»

- أ- اللزوم والتعدي.
ب- المفعول المطلق.
ج- المفعول فيه «ظرف الزمان والمكان».
د- المفعول له «لأجله».
هـ- المفعول معه.

الفصل الأول

الفاعل ونائبه

أولاً: الفاعل:

ويشمل درس الفاعل النقاط التالية:

- أولاً: تعريفه.
 ثانياً: طريقة إعرابه.
 ثالثاً: أحكام الفعل مع الفاعل.
 رابعاً: الرتبة في الجملة الفعلية.
 خامساً: الحذف في الجملة الفعلية.
 سادساً: بين الفاعل والمفعول.

أولاً: تعريفه: هو الاسم المسند إليه فعل أو شبهه مقدم عليه، ومثال ما أسند إليه فعل ﴿ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٤٣]، وما أسند إليه شبه الفعل ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الزمر: ٢٢]، ف﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾ في الآيتين تعرب فاعلاً، وقد اجتمع ما أسند إليه فعل وشبهه في قوله تعالى: ﴿ تَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [النحل: ٦٩] ف﴿ شَرَابٌ ﴾ مرفوعة بالفعل ﴿ تَخْرُجُ ﴾ و﴿ أَلْوَانُهُ ﴾ مرفوعة باسم الفاعل ﴿ مُّخْتَلِفٌ ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [فاطر: ١٢]، ف﴿ الْبَحْرَانِ ﴾ فاعل ﴿ يَسْتَوِي ﴾، و﴿ شَرَابُهُ ﴾ فاعل ﴿ سَائِغٌ ﴾، وإليك شرح التعريف.

أولاً: الاسم يشمل الاسم الصريح سواء كان ظاهراً ﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٩٥]، و﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [القمر: ١]، أو مبهماً ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هِدَاهِةَ إِيْمَانًا ﴾ [التوبة: ١٢٤]، ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ ﴾ [سبأ: ٣]، ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَنْقُومِرَاتَّبِعُونَ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٣٨]، أو مضمراً بارزاً منفصلاً ﴿ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، أو متصلاً ﴿ وَأَقْمِنِ الصَّلَاةَ وَءَاتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، أو مستتراً وجوباً ﴿ يَمْوَسَىٰ أَقْبِيلٌ وَلَا تَحْفَ ﴾ [القصص: ٣١]، أو جوازاً ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ

وَيَبْصُطُ ﴿البقرة: ٢٤٥﴾، واجتمعت أشكال الصريح في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٩]، ف﴿الْأَطْفَالُ﴾ فاعل ﴿بَلَغَ﴾، وواو الجماعة فاعل «يستأذن» و﴿الَّذِينَ﴾ فاعل ﴿اسْتَأْذَنَ﴾.

ويشمل الاسم المؤول بالصريح وهو المصدر المؤول بالصريح^(١) المكون من أن والفعل ﴿لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] أي: ذهابكم، ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦] أي: الخشوع، ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢] أي: اتخاذ، أو ما والفعل ﴿سَاءَ مَا تَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣] أي: صنعهم على اعتبار «كان» زائدة، ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] أي: عنيتكم، واجتمع فاعل الفعل وشبهه من ما والفعل في قوله تعالى: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٦] أي: حبط صنعهم وباطل عملهم، أو أن واسمها وخبرها ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، مشددة أو مخففة واسمها ضمير الشأن ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُوبُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠].

وألحق ابن مالك بالمؤول ما تضمن معنى المصدر كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] أي: كيفية فعلنا، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [طه: ١٢٨] أي: كثرة إهلاكنا، وجعل ذلك نظير ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] أي: إنذارك وعدمه^(٢)، وذلك يخلصنا من ثلاث إشكاليات:

أولها: القول بحذف الفاعل أو تقديره من مصدر الفعل.

ثانيها: القول بوقوع الفاعل جملة.

(١) لا يأتي الفاعل من المصدر المكون من «لَوْ» أو «كَيْ» مع الفعل.

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/١٢٣).

ثالثتها: زوال الصدارة عن الاستفهام وجعله معمولاً لما قبله.

وجعل ابن هشام الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المفهوم من الكلام والجملة الاستفهامية مفسرة^(١) وكلاهما توجيه معتبر لإمامين جليدين، وإن كنت أرى أن جعل ذلك من الإسناد اللفظي الذي لا خلاف في جوازه أولى فيكون المراد حكاية الاستفهام التعجبي ويكون نظير قول الفرزدق:

وَلَيْسَ قَوْلُكَ مِنْ هَذَا بِضَائِرِهِ فَالِدَّهْرُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

فوقعت جملة «من هذا» معمولاً للمصدر «قول» وهي جملة استفهامية مراد حكايتها، والله أعلم. ومن وقوع الإسناد اللفظي فاعلاً في الحديث «رجحت بهن لا إله إلا الله»^(٢).

وهل يقع الفاعل حرفاً؟ يرى البعض أن الحرف الذي يُرادُ معناه يقع فاعلاً، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأُمْرُسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] إذ المعنى جاءك بعض نبيهم، ويكون مرفوعاً بالضممة المقدرة للحكاية والجمهور على أن ذلك تفسير معنى لا إعراب.

واجتمع وقوع الفاعل اسماً ظاهراً وضميراً ومصدراً مؤولاً في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦] ﴿فَلَوْ كُفِّرُوا عَنْهُمْ﴾ فاعل ﴿تَخْشَعَ﴾، وواو الجماعة فاعل ﴿آمَنُوا﴾ والمصدر المؤول ﴿أَنْ تَخْشَعَ﴾ فاعل ﴿يَأْنِ﴾.

(١) انظر: شرح شذور الذهب (ص ١٦٨).

(٢) من حديث عبد الله بن عمرو رواه أحمد (٦٥٨٣).

فالفاعل إمَّا اسم ظاهر أو مؤول به «المصدر»، أو مضمراً، والمضمر إمَّا بارزٌ وإمَّا مستترٌ والمستتر إمَّا وجوباً وإمَّا جوازاً وقد اجتمع ذلك كله في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ﴾ [يوسف: ١٣] ففاعل ﴿ يَأْكُلَهُ ﴾ اسم ظاهر ﴿ الذِّئْبُ ﴾، وفاعل ﴿ لَيَحْزُنُنِي ﴾ مصدر مؤول ﴿ أَنْ تَذْهَبُوا ﴾ ذهابكم، وفاعل ﴿ تَذْهَبُوا ﴾ ضمير بارزٌ متصل «واو الجماعة» وفاعل ﴿ قَالَ ﴾ ضمير مستتر جوازاً «هو»، وفاعل ﴿ وَأَخَافُ ﴾ ضمير مستتر وجوباً «أنا».

ومن اجتماع صورته في جميل الشعر قول أحدهم متعجباً من عدم تأثر البشر بالموعظة:

وَلَيْسَ يَزْجُرُكُمْ مَا تُوعِظُونَ بِهِ وَالْبُهِمُ يَزْجُرُهَا الرَّاعِي فَتَنْزَجِرُ

ثانياً: المسند إليه فعل، يعرف الفاعل بإسناد الفعل إليه لا بقيامه به ومن ثم فقد يكون الفعل قام بالفعل وفعله حقيقة كقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفرج: ٢٢]، ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ [المائدة: ١١٧]، فعيسى عليه السلام القائل، والله عز وجل الأمر، ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿ فَأَرْسَلْنَا فِرْعَوْنَ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٥٣] لأنه الذي أمر بالإرسال ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿ فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ ﴾ [الشعراء: ٤٥] وقد ينسب إليه الفعل دون قيامه به كقولنا: مات فلان، وانكسر الزجاج ومنه في القرآن الكثير ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿ وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ ﴾ [الحاقة: ١٦]، ﴿ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر: ٦٩]، ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ [الواقعة: ١]، ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ ﴾ [النازعات: ٣٤] فالله سبحانه الفاعل على الحقيقة.

وإسناد الفعل هو الذي بين أن المصدر المؤول فاعل ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ [التوبة: ١١٣]، فإذا سألت نفسك: ما الذي تبين لهم؟ كان الجواب: هلاكهم أو مصابحتهم للجهنم، وكذا الاسم المجرور بحرف الجر الزائد كاللام في ﴿ هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و«مِنْ» إذا سبقت بنفي نحو: ﴿ وَمَا مَسَّنَا

مِن لُغُوبٍ ﴿ [ق: ٣٨]، ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]، أو استفهام نحو: ﴿ هَلْ يَرِنُكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [التوبة: ١٢٧]، والباء وجوباً في التعجب في صيغة «أفعل به» فقولك: أكرم بمحمدٍ مساوٍ لـ «كَرَّمَ مُحَمَّدٌ» في الإعراب، ومنه في القرآن ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨].

وكثيراً في فاعل كفى اللازمة التي بمعنى اکتفٍ^(١) نحو: ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: ١٤]، ﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بُدْئُوبِ عِبَادِهِ حَبِيرًا بَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٧]، ﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَسِيبَاتٍ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ٥٠]، ومضارعة أيضاً ﴿ أَوْلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: ٥٣]، ودليل عدم اطراد زيادتها قول الشاعر:

عَمِيرَةٌ وَدَّعِغٌ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَادِيًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

والبعض يرى اطراد زيادتها وأن التي في البيت ليست بمعنى «اكتفٍ» ومن ثم لم تزد الباء، وكذا ما أريد لفظه من «حرف» كقولك: وَقَعَتْ «مِنْ» زائدة، أو فعل كقولنا: تميزت «كان» عن أخواتها بوقوعها زائدة، أو جملة كما جاء في الحديث: «رجحت بهن لا إله إلا الله»^(٢).

ويشترط في الفعل أن يكون على صيغة «فعل» أي مبنياً للمعلوم؛ لأنه لو كان مبنياً للمجهول يسند لنائب الفاعل كما سيأتي.

ثالثاً: أو شبهه، وشبه الفعل هو المشتق الذي يعمل عمله كاسم الفاعل مفرداً

(١) أمّا التي بمعنى أجزأ أو أغنى نحو: يكفيك الموضوع، أي: يجزئك، يكفيني ربك، أي: يغنيني، وقوله تعالى: ﴿ أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو التي بمعنى وقى كقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٣٧]، فهي متعدية ولا يزداد في فاعلها الباء. انظر: مغني اللبيب (ص ١٤٤، ١٤٥)، وانظر: أقوالهم فيها في الدر المصون (٣/ ٥٨٦، ٥٨٧).

(٢) تقدم قريبا.

﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، أو مجموعاً ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]، وصيغة المبالغة كقوله ﷻ: «أَفْتَانُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ»^(١) والصفة المشبهة بالفعل.

وكذا اسم الفعل الماضي نحو: **سرعان** ما تنتهي الحياة بمعنى سُرِعَ انتهاؤها. ومنه قوله تعالى: ﴿هَيْبَاتٌ هَيْبَاتٌ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] أي: بَعْدَ مَوْعُودِكُمْ، أو اسم الفعل المضارع ويكون فاعله ضميراً مستتراً وجوباً تقديره «أنا» وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣] أي: أَتَضَجْرُ، أو تقديره «نحن» كما في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ وَيَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: أَحْضَرُوا.

وكذلك المصدر العامل وأكثر وقوعه في القرآن مضافاً إلى فاعله نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] أي: أَنْ دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ، ﴿ذَكَرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكِرِيَّا﴾ [مريم: ٢] أي: رَحِمَ رَبُّكَ عَبْدَهُ، ﴿وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوا عَنْهُ وَأَكَلِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦١] أي: أَخَذُوا الرِّبَا، وَأَكَلُوا أَمْوَالُ النَّاسِ، وقد يذكر المفعول بعده كما سبق أو لا يذكر^(٢)، كقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾ [يونس: ٥٨] أي: بفضلله عليكم وبرحمته إياكم، ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [يونس: ٦٠] قرئ في الشواذ^(٣) ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ﴾.

(١) تقدم.

(٢) الفرق بين ذكر المفعول وعدم ذكره أن ذكر المفعول أثر ظاهر لعمل المصدر فيه النصب كما عمل في فاعله الرفع محلاً لا لفظاً فينبه على ذلك في الإعراب بقولنا: من إضافة المصدر إلى فاعله أو يقال: فاعل مرفوع محلاً مجرور لفظاً بالإضافة، ولا يلزم ذلك إذا لم يذكر المفعول لعدم وجود الأثر.

(٣) انظر: الدر المنصور (٦/٢٢٧).

رابعاً: مقدم عليه، فالفاعل لا يتقدم على عامله وإنما يتقدم عليه عامله فعلاً ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٥٤] أو شبهه ﴿ فَاقْعُ لُونَهَا ﴾ [البقرة: ٦٩] ملفوظاً به حقيقة ﴿ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٩٥]، أو حكماً إذا وقع بعده ما يفسره على سبيل الوجوب^(١) في نحو: ﴿ إِنَّ أَمْرًا هَلَكًا ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ﴾ [الانفطار: ٢]، أو الرجحان إذا وقع بعد أداة استفهام كما في نحو: ﴿ أَبَشِّرْهُدُونَنَا ﴾ [التغابن: ٦]، ﴿ ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٢]؛ إذ الاستفهام أولى بالأفعال، فلا يقال بالفاعلية في نحو: ﴿ اللَّهُ مُجْتَبَىٰ إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [الشورى: ١٣]، وأجاز الكوفيون ذلك، ولذا رأى المرادي عدم دخوله في التعريف^(٢).

ثانياً: إعراب الفاعل:

الفاعل مرفوع لفظاً أو محلاً أو تقديرًا وإليك البيان:

أولاً: الإعراب الظاهر: أ- فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره إذا كان صحيح الآخر.

١- مفرداً ﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ ﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿ اتَّكُمُ السَّاعَةَ ﴾ [الأنعام: ٤٠].

٢- جمع مؤنث سالماً ﴿ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ ﴾ [هود: ١٠]، ﴿ جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [المتحنة: ١٠]، ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

٣- جمع تكسير ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿ وَجَاءَ إِخْوَةَ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٥٨]، ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ [الأنعام: ٦١].

٤- ما في معنى جمع التفسير ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]، ﴿ فَتَخَطَفَهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهَوَّى بِهِ الرَّيْحُ ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ ﴾ [الحجرات: ١١]، ﴿ تَيَبَّنْتَ الْجِنَّ ﴾ [سبأ: ١٤]، ﴿ أَسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾ [الجن: ١].

(١) على مذهب البصريين لاختصاص «إن» و«إذا» الشرطيتين بالفعل.

(٢) شرح الألفية للحسن بن قاسم المرادي (١/ ٢٦٠).

أو شبيهاً بالصحیح ﴿ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ ﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ ﴾ [طه: ٨٥]، ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ب- فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مشني ﴿ فَلَمَّا تَرَأَتْهُ الْفِئَتَانِ ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿ يَوْمَ اتَّخَفَى الْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، أو ملحوق به ﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ أُنثَىٰ عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿ تَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٥].

ج- فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة ﴿ قَالَ أَبُوهُمَّ ﴾ [يوسف: ٩٤]، ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ هُودٌ ﴾ [الشعراء: ١٢٤]، أو لأنه جمع مذكر سالم ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ ﴾ [الحاقة: ٣٧]، ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، أو ملحوق به ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿ ءَأَمِنْتَ بِهِءَ بُنُوآ إِسْرَائِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠].

ثانياً: الإعراب التقديري فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع

من ظهورها:

١- التَعَذُّرُ، إذا كان الفاعل اسماً مقصوراً: ﴿ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ ﴾ [هود: ٧٤]، ﴿ فَتَنَفَعَهُ الْذِكْرَىٰ ﴾ [عبس: ٤]، ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴾ [الذِّى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ] ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ﴾ [الليل: ١٥-١٧].

٢- الثَقْلُ، إذا كان الفاعل اسماً منقوصاً: ﴿ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ [النور: ٣]، ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠]، ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]، ﴿ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ ﴾ [ق: ٤١].

٣- المُنَاسِبَةُ، إذا كان الفاعل مضافاً لياء المتكلم: ﴿ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا ﴾ [نوح: ٦]، ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾ [الأعراف: ٢٩]، ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّي ﴾ [الأنعام: ١٦١]، ﴿ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الأنعام: ٨٠].

٤- انشغال المحل بحركة الجر الزائد ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٤٥]، ﴿ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٠]، ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨].

٥- انشغال المحل بحركة الحكاية، وذلك في نحو: وقعت «من» زائدة، وقعت «كان» زائدة، جاء جاد الحق، رجحت بهن لا إله إلا الله.

٦- المصدر المؤول ﴿ أَوْلَمَ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٥٤]، ﴿ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿ لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ [يوسف: ١٣]، ﴿ لَا تَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا آلَ نِسَاءٍ كَرِهًا ﴾ [النساء: ١٩].

ثالثاً: الإعراب المحلي

ويكون ذلك مع الأسماء المبنية الضمائر والموصول والإشارة.

١- ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل في نحو: ﴿ لَا تَجْلِيهَا لَوْ قَتَبَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وفي الحديث «لا يغفر الذنوب إلا أنت»^(١)، «لا يأتي بالحسنات إلا أنت»^(٢).

٢- ضمير متصل مبني على الفتح ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاحة: ٧]، ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، أو الضم ﴿ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ ﴾ [المائدة: ١١١]، ﴿ إِنَّ اتَّقِيْتَنَّ ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، ﴿ حَرَجْتُمْ جَهْدًا فِي سَبِيلِي ﴾ [المتحنة: ١]، ﴿ مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [الأعراف: ١٩]، أو

(١) من حديث عبد الله بن عمرو رواه البخاري (٧٩٩).

(٢) رواه أبو داود (٣٩١٩).

السكون ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ أَدْخَلَا النَّارَ ﴾ [التحریم: ١٠]، ﴿ يَسْتَعِيشَانِ ﴾
 اللَّهُ ﴿ [الأحقاف: ١٧]، ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾
 [البقرة: ٣]، ﴿ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [النمل: ٢٣]، في محل رفع فاعل، واجتمع في ﴿ مَا قُلْتُ ﴾
 هَمْزٌ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴿ [المائدة: ١١٧] البناء على الضم والفتح والسكون أو
 الكسر ﴿ هَلْ أَمْتَلَأْتِ ﴾ [ق: ٣٠].

أما نحو ﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ ﴾ و﴿ لَيَقُولُنَّ ﴾ فأصله «ولتسمعونن» «ليقولونن»
 فحذفت نون الرفع كراهية توالي الأمثال فالتقى ساكنان «واو الجماعة ونون التوكيد»
 فحذفت واو الجماعة وبقيت الضمة للدلالة عليها فيقال في الإعراب، واو الجماعة
 المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

٣- اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل ﴿ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ﴾ [الكهف:
 ٣٥]، ﴿ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَتُّوْا لَهَا ﴾ [الأنعام: ٨٩]، ﴿ وَحَسَنَ أَوْلِيَّتِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩].

٤- اسم موصول مبني على السكون ﴿ وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ ﴾ [غافر: ٣٠]، في محل رفع
 فاعل.

٥- اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
 [البقرة: ١١٨].

٦- عدد مبني على فتح الجزأين في محل رفع فاعل في نحو: حَضَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ
 رَجُلًا.

ثالثاً: أحكام الفعل مع الفاعل

أولاً: إلحاق علامة تثنية أو جمع بالفعل:

هذه المسألة كثر فيها الكلام، وتعددت فيها الأقوال، والذي أعتقد صوابه فيها هو
 مذهب ابن مالك رحمته الله ومؤداه أن للعرب في ذلك لغتين فصيحة وأفصح، ودليله
 السماع وهو أصل الأصول في علم أساسه استقراء كلام العرب وإليك البيان.

أ- المشهور من كلام العرب والذي عليه عامة ما في التنزيل هو عدم إحقاق علامة تشبيه أو جمع بالفعل إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا وهذا واضح جلي لا إشكال فيه ﴿ **التقى** الْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، ﴿ **ترآت** الْفِئْتَانِ ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿ **قال** رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿ **تخكم** بِهِ ذَوَا عَدْلٍ ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلم ترد: التقياء، تراءتا، قالوا، يحكمان.

﴿ **ولو** كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢]، ﴿ **إنه** لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١]، ﴿ **وقال** الظَّالِمُونَ ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿ **يقوم** الْأَشْهَدُ ﴾ [غافر: ٥١] فلم ترد: كرهوا، يفلحون، قالوا، يقومون، ﴿ **وقال** نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠] ولم ترد: وقلن.

ب- من العرب من يلحق بالفعل الذي فاعله مثنى ألف الاثنين فيقولون: أقبلا الرجلان، وقال شاعرهم:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدًا وَحَمِيمًا

ويلحق بالفعل الذي فاعله جمع مذكر أو ما في معناه واو الجماعة، فيقولون: أكلوني البراغيث وعليه قول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَخِيلِ (م) **قومي** فَكُلُّنْ يَغْدِلُ

وقول الآخر:

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

ويلحق بالفعل الذي فاعله جمع مؤنث نون النسوة، وعليه قول الشاعر:

رَأَيْنَ الْعَوَائِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْحُدُودِ النَّوَاضِرِ

وشواهد هذه اللغة من الأشعار ليست بالقليلة ولو اقتصر السماع عليها لجاز حملها على الضرورة أو الشذوذ أو النادرة التي لا يقاس عليها، ولكن هذه اللغة شواهد من أفصح الكلام وهو كلام الله تعالى: ﴿ **وأسرؤا** النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿ **ثم** عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿ **لأ** يَمْلِكُونَ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَن اتَّخَذَ عِنْدَ

الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿ [مریم: ٨٧]، وقرئ في الشواذ ﴿ قَدْ أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ وكلام سيد الخلق ﷺ في الصحيح: «يتعاقبون فيكم ملائكة»^(١)، وكلام عمر ؓ في سنن أبي داود: «ذُرْنِ النَّسَاءِ عَلَىٰ أَرْوَاجِهِنَّ فَرَحُّصٌ فِي صَرْبِهِنَّ»^(٢).

وعليه ما كان لأحد أن يرد لغة وردت في القرآن وكلام نبينا العدنان وأقوال صحبه الكرام نحوي أو غيره، بل وخاصة النحوي وهذا ما يجب تقريره وهو أن النحاة لم يردوا هذه اللغة وإنما رفضوا اعتبار الضمائر علامات للتثنية والجمع وإسناد الفعل للاسم الظاهر المثني والمجموع بعده؛ لأن ذلك يجعل الضمائر حروفاً لا محل لها من الإعراب ولم توضع لذلك بل وضعت ليسند إليها^(٣)؛ ولأن إلحاق الحرف يكون لمعنى ولا حاجة إليه فالتثنية والجمع مستفدان من الاسم الظاهر، ولأنه لا يسوى بين الضمائر وعلامة التأنيث للفرق بينهما، ولذلك رفضوا حمل القرآن على هذه اللغة الضعيفة أو المردودة على تعبير بعضهم ووجدوا لها تخريجين معتبرين على أصولهم وأقيستهم ففي نحو ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء: ٣]، و«يتعاقبون فيكم ملائكة»^(٤) إعرابان لم يختلف فيهما النحاة^(٥):

الأول: أن الاسم الظاهر (الذين - ملائكة) مبتدأ مؤخر، والجملة الفعلية قبله (أسروا - يتعاقبون) خبر مقدم، وهذا محل اتفاق عندهم؛ لأن البصريين يمنعون التقديم والتأخير إذا كان الفعل مسنداً لضمير مستتر وليس بارزاً، فنحو: ﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٩٥]، تتعين فيها الفعلية، ونحو: ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]

(١) من حديث أبي هريرة (٦٩٩٢).

(٢) من حديث عبد الله بن أبي ذباب رواه أبو داود (٢١٤٦).

(٣) باستثناء الكاف في «أرأيتك» لوقوعها بعد تاء الخطاب ولا يجتمع ضميران لمعنى واحد إلا في نحو «عدمتي وفقدتي». انظر كتابنا: أثر السياق من (ص ١٥٣ إلى ص ١٦٠).

(٤) تقدم.

(٥) هناك في الآيتين أعاريب آخر متعلقة بسياق الآيات، وإنما اقتصرنا على ما يتعلق بهذا التركيب.

تتعين فيها الاسمية ويمتنع التقديم والتأخير لوقوع اللبس به، والكوفيون يجيزون ذلك مطلقاً، فكلاهما يجيز الوجهين في نحو ﴿أَبَشِّرْهُدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، وكذلك ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].

الثاني: أن الضمير المتصل بالفعل هو الفاعل والاسم الظاهر بعده بدل منه ولا خلاف في إبدال الظاهر من المضمرة إذا كان للغائب نحو: ﴿وَنَزَّهْتُهُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠]، وقولهم: اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم، وإنما الخلاف في الإبدال من ضمير المتكلم أو المخاطب ويبقى الإعراب الثالث هو المرجوح عند جمهورهم أو هو أضعفهم؛ لأنه حمل على لغة ضعيفة، أو لأن الأفصح عدم إلحاق علامة بالفعل كما ذكر السمين الحلبي^(١)، ومع ذلك فهو وجه ثالث ذكره العربون وارتضاه ابن مالك في شرح التسهيل ونص عليه في ألفيته مع الإقرار بأنه قليل بالنسبة لعدم الإلحاق وأن ترك الإلحاق أفصح فقال:

وَجَرِدَ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدَ لائنين أو جمع كـ (فَازَا الشَّهْدَا)
وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ، بَعْدُ، مُسْنَدُ

وساها لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» تيمناً بالحديث الشريف واستبدالاً لتسمية النحاة لها بلغة «أكلوني البراغيث».

ولذلك لم ينصف صاحب النحو المصفي رحمته الله هذه اللغة في كتابه، وتحامل عليها ووصفها بأنها رديئة وأنها لغة العوام والصبيان الصغار الذين لم يتمرسوا بالفصاحة^(٢)، وقد نال الكتاب من الشهرة بين الدارسين ما جعلهم به متأثرين؛ فوضعت المناهج الدراسية على تخطئة هذه اللغة ورفضها وجاءت التدريبات على طريقة صوب الخطأ،

(١) انظر: الدر المصون (٤/ ٣٧٠، ٣٧٢).

(٢) النحو المصفي لأستاذي الدكتور/ محمد عيد (ص ٤٠٢).

أو اختر الصحيح وما ذلك الفعل منهم بصحيح، وأنَّ بعض شراح رياض الصالحين من المعاصرين علقوا على قول عمر رضي الله عنه: «ذُتِرْنَ النَّسَاءَ» بأنه على لغة «أكلوني البراغيث» والأفصح أن يقال: ذُتِرَتِ النَّسَاءُ^(١) فأحسنوا ببيان علاقة الفصح بالأفصح وإن كنت أرى أن الأدق أن يقال: الأكثر بدلاً من الأفصح. فقد قال الزمخشري: والصحيح أنها لغة حسنة^(٢)، وقال السهيلي: «ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح، ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها»، وقال المرادي: «ولا يقبل قول مَنْ أنكرها»^(٣).

والخلاصة أن الأولى بلغة شواهدا في العربية عديدة وتخریجها على أوجه إعرابية صحيحة أن تكون محلّ قبول وإن استخدمها العوام فليس كل ما يقوله الناس غير فصيح والعبارات التي وردت عليها شائعة منتشرة بين المتمرسين والمتخصصين أيضاً ك: ظلموني الناس، وفاتونا الحبايب ومن الدراسات المنصفة لهذه اللغة دراسة الدكتور/ رمضان عبد التواب^(٤).

ثانياً: إلحاق علامة التأنيث بالفعل

أ- طريقة الإلحاق:

تلحق تاء التأنيث الزائدة الفعل وشبهه للتفرقة بين المذكر والمؤنث مما أسند إليه الفعل ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمْ فَالتَّالَا نَسِي﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١] وذلك على ثلاث صور:

أ- تاء التأنيث الساكنة، تلحق الفعل الماضي ﴿قَالَتْ إِحْدَهُمَا﴾ [القصص: ٢٦]، وتحرك بالكسر عند التقاء الساكنين ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وبالفتح

(١) انظر: نزهة المتقين (١/٢٣٦).

(٢) الكشاف (٣/١٠٢).

(٣) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٦٣، ٢٦٤).

(٤) انظر: فصول في فقه العربية (٩٨-١٠١).

إذا كان الفاعل ألف الاثني ﴿ **فَالْتَأْتَيْنَا طَائِعِينَ** ﴾ [فصلت: ١١].

ب- تاء التأنيث المتحركة، تقع في أول الفعل المضارع محركة بالفتح إذا كان الماضي ثلاثياً ﴿ **إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ** ﴾ [طه: ٤٠]، لأن الماضي مشى، وكذا إذا كان خماسياً ﴿ **وَتَنْشَقُّ** الْأَرْضُ ﴾ [مريم: ٩٠]؛ لأن الماضي انشق، أو سداسياً ﴿ **وَتَطْبَعُنَّ قُلُوبُهُمْ** ﴾ [الرعد: ٢٨]؛ لأن الماضي اطمأن، ومحركة بالضم إذا كان الماضي رباعياً ﴿ **فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى** ﴾ [الطلاق: ٦]؛ لأن الماضي أرضع، وفاعلها إمّا اسم ظاهر كما سبق أو ضمير مستتر تقديره هي ﴿ **فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي** ﴾ [القصص: ٢٥] واجتماعاً في قوله تعالى: ﴿ **فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَىٰ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ** ﴾ [القصص: ١٣]؛ والتاء في هذه المواضع للمضارعة والتأنيث بخلاف تاء المضارعة والخطاب التي فاعلها ضمير مستتر تقديره أنت ﴿ **إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا** ﴾ [التوبة: ٤٠] أو ألف الاثني ﴿ **فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ** ﴾ [يونس: ٨٩] أو واو الجماعة ﴿ **وَتَتَّظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَ** ﴾ [الأحزاب: ١٠] فالأولى للترفة بين المذكر والمؤنث، والثانية للترفة بين الخطاب والغياب، ﴿ **فَإِنَّهُمْ يَا لَأُمُوتٍ كَمَا تَأْلُمُونَ** ﴾ [النساء: ١٠٤].

ج- تاء التأنيث المتحركة التي تلحق أواخر الأسماء المشتقة العاملة عمل الأفعال ﴿ **وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا** ﴾ [الإنسان: ١٤]، ﴿ **لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ** ﴾ [الأنبياء: ٣]، للترفة بين المذكر والمؤنث ﴿ **وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ** ﴾ [هود: ٧١]، ﴿ **أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ** ﴾ [الرعد: ٣٣]، ومن ثم لا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث ﴿ **لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ** ﴾ [البقرة: ٦٨]، ومن اجتماعها ﴿ **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ** ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ﴿ **وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ** ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فإذا لحقت المذكر كانت للمبالغة كقولنا: علامة وفهامة وكذا إذا لحقت الوصف الخاص بالمؤنث كقوله تعالى: ﴿ **تَذَهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ** ﴾ [الحج: ٢] فليس هناك رجل مرضع.

تنبيه:

إذا كان الفاعل نون النسوة لا تلحق الفعل علامة تأنيث لعدم اجتماع علامتين للتأنيث على كلمة واحدة فيكتفى بنون النسوة ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فلا يقال: ترضعن أو تتربصن^(١) ولذلك أيضاً تحذف التاء المتحركة من الوصف إذا جُمع جمع مؤنث سالماً ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَنِبَتْنَ حَافِظَاتْنَ ﴾ [النساء: ٣٤] جمع صالحة وقانته وحافطة.

ب- حكم إلحاق التاء

إلحاق التاء بالفعل إمَّا واجب وإمَّا جائز، والجائز إمَّا شائع وإمَّا قليل وإليك التفصيل:

أولاً: وجوب إلحاق التاء: يجب إلحاق التاء بالفعل في حالتين:

الأولى: إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقاً^(٢) متصلاً بالفعل ﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿ لَا تَضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ ﴾ [طه: ٤٠]، ﴿ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ ﴾ [الذاريات: ٢٩].

الثانية: إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً مستتراً تقديره «هي» يعود على مؤنث حقيقي ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ ﴾ [القصص: ٢٥]، فالفعلين ﴿ تَمْشِي ﴾، ﴿ قَالَتْ ﴾ فاعلهما ضمير مستتر يعود على ﴿ إِحْدَاهُمَا ﴾ تقديره هي، أو مجازي ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ [يس: ٣٨]، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١] أو ما يعامل معاملة المؤنث من جمع ما لا يعقل ﴿ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ أُنْتَثَرَتْ ﴾ [الانفطار: ٢].

(١) إلا أنه قرئ في الشواذ ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ تَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾، ذكرها ابن مجاهد في السبعة وليست في كتب

القراءات المعتمدة. انظر: معجم القراءات (٣/١٨٣).

(٢) المؤنث الحقيقي هو كل ما له فرج، أو كل ما يلد «بقرة - ناقة» أو يبيض «حية - نملة».

وقد اجتمعت حالتا الوجوب في مواضع منها: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَاقَةِ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢].

ثانياً: جواز إلحاق التاء

بجوز إثبات التاء وحذفها في المواضع الآتية:

أ- إذا اختل شرط من شروط الوجوب وذلك فيما يلي:

١- إذا كان الفاعل أو الاسم المسند إليه ^(١) مؤنثاً مجازياً غير حقيقي متصلأً أو منفصلاً ﴿فَمَا رِيحَتْ تَحْتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿كَذَبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشعراء: ١٤١]، ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾ [الرحمن: ٣٧]، ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، ﴿وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢]، ﴿وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٩]، ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ﴾ [الزلزال: ١٤]، وإن كان أكثر ما في التنزيل على إثبات التاء إلا أنه ليس بواجب بل مستحسن؛ لأن فيه مراعاة لأصل نوع الكلمة فهي مؤنثة وأما دليل عدم الوجوب فقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] فإن قلت ^(٢): يحتمل تأويلها بجمع النوران، قلت: لا حاجة للتأويل وجواز الحذف عليه من كلام العرب ألف دليل، وكفيينا ما قرئ تواتراً بالتأنيث والتذكير من قوله تعالى: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [طه: ١٣٣]، ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ﴾ [الروم: ٥٧]، ﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ﴾ [الحديد: ١٥] وكذلك ما جاء بالإثبات والحذف ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا﴾ [هود: ٩٤]، ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧]،

(١) وذلك لأن هذه الأحكام ليست خاصة بالفاعل وإنما بالفعل ومن ثم تنطبق على نائب الفاعل واسم كان.

(٢) خصصت الآية الكريمة لأنها الوحيدة التي أجمع القراء عليها بالتذكير مع اتصال نائب الفاعل بها، أما

مع كان فلفظ الصلاة ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٥] والعاقبة في أكثر من موضع ﴿كَيْفَ كَانَ عَقِبَةُ﴾

[آل عمران: ١٣٧]، وأجريت الحوار؛ لأن بعض الناس يُنكر أن يقال: سَطَعَ الشمس.

﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ مَوْعِظَةٌ ﴾ [يونس: ٥٧].

٢- إذا كان المسند إليه مؤنثاً حقيقياً غير متصل بالفعل ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ هَيْمَةٌ الْأَنْعَمِ ﴾ [المائدة: ١]، ﴿ وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا ﴾ [يوسف: ٢٣]، ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿ فَسْتَرْضِعْ لَهُ ذَا أُخْرَى ﴾ [الطلاق: ٦]، ولغة القرآن مع المفردة المؤنثة إثبات التاء مع الفعل على الأفصح أمّا قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْىٰ يُكُونُ لَهُ دَلْدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ ﴾ [الأنعام: ١٠١]، فقد قرئ «يكن» بالتذكير فمحتمل والأرجح أن يكون اسم كان ضمير الشأن أو الجلالة وليست (صاحبة) ^(١) ويجوز في الكلام: جلس في الدار هند، وجاءني امرأتي، كما حكى سيبويه: حَضَرَ القاضي اليوم امرأة، ومنه قول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطَلُ أُمَّ سَوْءٍ

وفي الحديث «أتى النبي ﷺ امرأة من الأنصار» ^(٢) والراجح أن المؤنث الحقيقي إذا جُمِعَ جُمِعَ تصحيح أخذ حكمه في التذكير والتأنيث مفرداً خلافاً للكوفيين الذين يجيزون إثبات التاء وحذفه مع الاتصال أيضاً قال تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] بإثبات التاء مع الفعل، وقال: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [المتحنة: ١٢]، ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [المتحنة: ١٠] بحذف التاء مع الفعل.

٣- إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود على ما يحتمل التذكير والتأنيث كاسم الجنس الجمعي قال تعالى: ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٧]، بتأنيث الوصف ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ [القمر: ٢٠] بتذكير الوصف، ومن ثمَّ إذا تلاه الفعل جاز التأنيث والتذكير بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْبَقْرَ تَشَبَهُ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة: ٧٠] بدون التاء وقرئ «تَشَابَهُ» مضارعاً بالتاء وأيضاً «يَشَابَهُ» مضارعاً بالياء ^(٣)، وعليه فيجوز في الكلام: البقر أتى،

(١) انظر: المحتسب لابن جني (١/٢٢٤، ٢٢٥).

(٢) من حديث جابر رواه ابن حبان (١١٣٨).

(٣) انظر: دراسات للشيخ عزيمة (ق٣) (١/٤١٦).

والبقر أتت، وكذلك كل ما ذكّر وأنث في كلامهم كالسبيل والطاغوت^(١) فتقول: السبيل اتَّضَحَ، أو اتضحت، والطاغوت اندحر، أو اندحرت، وكذلك إذا عاد على اسم لفظه مذكر ومعناه مؤنث كـ«مَنْ» و«مَا» الموصولتين واجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلَ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] وقرئ تواترًا و«يَعْمَلُ» وقرأ بعضهم «تقنت»^(٢).

ب- إذا كان المسند إليه جمعًا أو ما في منزلته ومجموع ذلك خمسة أشياء أجمعوا على ثلاثة واختلفوا في اثنين أمّا المجمع عليه فما يلي:

١- جمع التكسير، لصحة تأويله بالجمع فيذكر، أو الجماعة فيؤنث. وإن كان جمعًا لمؤنث حقيقي وذلك لأنَّ الحقيقي ما له فرج وهذا الحد يصدق على المفرد لا على الجمع^(٣). قال سبحانه: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٥٨]، وقال: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى﴾ [الشعراء: ٦١]، وقال جل شأنه: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا﴾ [يوسف: ١٩]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣].

ومما ورد بالتذكير والتأنيث والمسند إليه واحد الملائكة والرسول قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الحجر: ٣٠]، ﴿أَسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]، وقال: ﴿جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾ [هود: ٧٧]، ﴿قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢] وكذلك جنود وقلوب والأنهار مما مفردة مذكر فالتذكير في ﴿يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]، ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ﴾ [النمل: ١٧]، والتأنيث في ﴿جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ﴾ [الأحزاب: ٩]، وبقية مواضع القلوب والأنهار ولم يرد مما مفردة مؤنث بالتذكير والتأنيث سوى لفظة «أُمم» ﴿فَقَدَّ كَذَبَ أُمَّمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٨]، ﴿قَدْ حَلَّتْ مِنْ قَبْلِهَا

(١) انظر: النحو القرآني (٢٣/١).

(٢) انظر: الدر المصون (٤٢٦/١).

(٣) انظر: شذور الذهب (ص ١٧٥).

﴿ أُمَّمٌ ﴾ [الرعد: ٣٠] وقرئ تواتراً ﴿ لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ﴾ [الأحزاب: ٥٢] و﴿ لَا تَحِلُّ ﴾^(١).
والأكثر إبقاء التاء فيما مفرده مؤنث ﴿ قَدَ حَلَّتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَّمٌ ﴾ [الرعد: ٣٠]،
﴿ وَعَرَّتَكُمْ الْأَمَانِي ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠].

٢- اسم الجمع، قال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، وقال:
﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام: ٦٦]، وقال تعالى: ﴿ فَعَامَنْتَ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ
وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ ﴾ [الصف: ١٤]، وقال: ﴿ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ ﴾ [النساء: ٨١]،
قال تعالى: ﴿ أَسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنْ آجِنٍ ﴾ [الجن: ١]، وقرئ تواتراً ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ ﴾
[الكهف: ٤٣] «يكن» بالتذكير.

٣- اسم الجنس الجمعي، قال تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠]،
وقال الله عز وجل: ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم: ٢] ويجوز في الكلام أن تقول: تخرج الكلم
من فيه كأنها حبات لؤلؤ منتظم، وانتصر الروم.

وأما المختلف فيه فشيئان:

١- جمع المذكر السالم نحو: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ
الظَّالِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١] فالجمهور على منع إلحاق التاء به، والكوفيون يميزون على تأويله
بالجماعة، فتأويل: انتصرت المسلمون، انتصرت جماعة المسلمين، وحذف المضاف إليه
وحل المضاف محله، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ ءَأَمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠].

٢- جمع المؤنث السالم نحو: ﴿ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [المؤمنون: ٧١]، ﴿ مَا
نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧]، ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦]
فالبصريون يوجبون إثبات التاء، والكوفيون والفارسي يميزون إثباتها وحذفها. والحق
أن جمع المؤنث السالم يأخذ حكم مفرده، فما كان مفرده مؤنثاً مجازياً جاز إثبات التاء

(١) انظر: الدر المصون (٩/١١٧).

﴿ وَمَا تُغْنِي الْأَيْتُ وَالنُّذْرُ ﴾ [يونس: ١٠١]، ﴿ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وحذفها ﴿ لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، ﴿ وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ومثال حذفها مع الاتصال قوله تعالى: ﴿ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي ﴾ [هود: ١٠] وما كان مفردة مؤنثاً حقيقياً لم يجز فيه الإثبات والحذف إلا مع الفصل وذلك لغة القرآن قال تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، وقال: ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [المتحنة: ١٠]، ومنه أيضاً: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ [النساء: ٢٤]؛ لأن الكلام عن مَنْ يجوز نكاحهن.

أما احتجاج الكوفيين بقول الشاعر: «بكى بناتي» وقول الآخر: «تمنى ابنتاي» فلا ينهض دليلاً من السماع؛ لأن النظم مظنة الاضطراب، وللخلاف في مثل بنات، ولاحتمال أن يكون «تمنى» مضارعاً أصله «تمنى» كقوله تعالى: ﴿ نَارًا تَلَطَّى ﴾ [الليل: ١٤].

ج- إذا كان المسند إليه فاعلاً لفعل المدح أو الذم وإن كان مؤنثاً حقيقياً متصلًا بالفعل وذلك لأن المراد الجنس وليس الشخص فتحذف التاء باعتبار الجنس وتبقى باعتبار الأصل فيقال: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، واستحسن العرب والنحاة حذف التاء لوضوح معنى الجنس في الكلام ومن شواهد قوله تعالى: ﴿ فَيَعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٤]، وقول عمر رضي الله عنه: «نعم البدعة هذه»^(١)، وتوهم البعض أن ترك التاء أحسن من إثباتها^(٢) وليس الأمر كذلك فالترك مستحسن وليس أحسن لأن الترك محمول على المعنى والحمل على اللفظ أولى وأيضاً الحمل على الأصل أولى ومن ثمّ فإثبات التاء أحسن وعليه قوله صلى الله عليه وآله: « **بئست البطانة** »^(٣)، وقوله عن الولاية: « **نعمت المرضعة وبئست الفاطمة** »^(٤) وأحياناً يثبتون التاء مراعاة للمخصوص بالمدح أو الذم

(١) رواه البخاري (١٩٠٦).

(٢) انظر: النحو القرآني (ظفر) (ص ١٩٦).

(٣) من حديث أبي هريرة رواه أبو داود (١٥٤٧).

(٤) من حديث أبي هريرة رواه النسائي (٤٢١١).

وإن كان الفاعل مذكراً ومنه قول الشاعر:

نِعَمْتَ جَزَاءَ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةِ دَارُ الْأَمَانِي وَالْمَنَى وَالْمِنَّةِ

مسألتان حول إلحاق علامة التأنيث:

الأولى: يرى جمهور النحاة وجوب حذف التاء إذا كان الفصل بـ«إلا» نحو: ما قام إلا هند، على تقدير: ما قام أحد إلا هند، فالفعل مسند إلى مذكر والمؤنث تابع له، ومن ثم فإن حذف التاء واجب وما ورد من الإثبات فنادر قليل وبعضهم جعله ضرورة تختص بالشعر كقول ذي الرمة:

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

والحق أن ترك التاء أفصح وبه جاء التنزيل ﴿ مَا ذَهَبَ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ [سبأ: ١٤] وفي الحديث: «ما بقي إلا كتفها»^(١) إلا أن إثبات التاء فصيح جائز شعراً أو نثراً فقد قرئ قوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ ﴾ [الأحقاف: ٢٥] «تري» بالتأنيث، وكذا قوله تعالى: ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس: ٢٩] «صيحة» بالرفع، فإثبات التاء يجعل الفعل مسنداً لما بعد «إلا» لا لمقدر فتقول: ما جاءت إلا فاطمة.

الثانية: ورد في السماع حذف التاء فيما يجب فيه إثباتها، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: قَالَ فَلَانَةٌ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَمَنَّى ابْتِنَائِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا

وذلك كله يحفظ ولا يقاس عليه.

وكذا إذا كان الفاعل ضميراً يعود على مؤنث مجازي كقول الشاعر:

وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَاهَا

(١) من حديث عائشة رواه الترمذي (٢٤٧٠) وقال: صحيح.

وقول الآخر:

إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمْنَا قَبْرًا بِمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

الرتبة في الجملة الفعلية:

أولاً: الرتبة بين الفعل والفاعل:

هي رتبة محفوظة عند الجمهور فلا بد للعامل أن يسبق المعمول أي لا بد أن يتقدم الفعل على الفاعل ﴿ أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [القمر: ١]، ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١] سواء كان الفاعل ظاهراً أو مستتراً واجتمعا في قوله تعالى: ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِتُ ﴾ [الرعد: ٣٩]، فلا يجوز في نحو: ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ وَاللَّهُ تَجْمِيءٌ وَمُجْمِيءٌ ﴾ [آل عمران: ١٥٦] أن يكون الاسم الجليل فاعلاً مقدماً على الفعل، بل هو مبتدأ والفعل وفاعله المستتر خبره.

ويجيز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل على نية التأخير، وعليه فهم يميزون في نحو ﴿ أَلْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ ﴾ [الفرقان: ٨] أن يقال: الجمعان التقى، والظالمون قال، ويوجب البصريون أن يقال: الجمعان التقيا، والظالمون قالوا، وهو الصحيح، وهي لغة التنزيل.

ويميزون في نحو ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦] كون الجملة فعلية على التقديم والتأخير.

ثانياً: الرتبة بين الفعل والمفعول

الرتبة بينها رتبة حرة فالأصل جواز تقديم كل منهما على الآخر ما لم يكن هناك موجب لتقديم أحدهما على الآخر قال تعالى: ﴿ فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ [الزمر: ٢]، وقال: ﴿ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ ﴾ [الزمر: ٦٦]، وقال سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ ﴾ [الأحزاب: ٤]، وقال: ﴿ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾ [ص: ٨٤]، وأمثلة تقديم المفعول جوازاً كثيرة منها: ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ﴿ فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ

مُخْلِصًا لَهُ دِينِي ﴿ [الزمر: ١٤]، واجتمع التقديم والتأخير جوازاً في قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ولهذا التقديم والتأخير أسرار يعرفها أهل الفصاحة والبيان الأخيار.

أ- تقديم الفعل على المفعول وجوباً.

يرجعُ وجوب تقديم الفعل إمَّا لنوعه أو نوع مفعوله أو عامله:

١- إذا كان الفعل العامل فعل التعجب في قولنا: ما أَجْمَلَ السَّمَاءُ! قال الشاعر:

مَا أَجْمَلَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَفْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ لِلرَّجُلِ

ومنه في القرآن: ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ﴿

[عبس: ١٧]، ويحتمله قوله تعالى: ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ [الانفطار: ٦].

٢- إذا كان المفعول به مصدرًا مؤولاً مكوناً من أن واسمها وخبرها كقوله تعالى:

﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾ [الأنعام: ٨١] فلا يجوز ولا أنكم أشركتم تخافون.

أو أن المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وخبرها كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ

سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ ﴾ [الزمل: ٢٠]، ﴿ أَلَمْ نَحْشُبْ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٥]،

﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ [التغابن: ٧].

٣- إذا كان الفعل مسبوقةً بأداة جزم كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة:

٤٨]، ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾

[البقرة: ٢٨٣]، ﴿ وَلَيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

٤- إذا كان الفعل منصوباً بـ «أن» كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا

لَهُ الدِّينَ ﴾ [الزمر: ١١]، فلا يجوز أن يقال: أن الله أعبد أو «كي» أو «لن» كقوله تعالى:

﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ حُومَهَا ﴾ [الحج: ٣٧]، أو «إذن» كقولك لمن يقول لك: سيأتيك محمدٌ غداً،

إذن أكرم محمدًا، فلا يجوز: إذن محمدًا أكرم.

تنبيه:

إذا كان الفعل يُكُونُ مصدرًا مع حرف غير ناصب مثل: «لو» و«ما» جاز تقديم المفعول عليه فيجوز في نحو: وددت لو تكرم أباك، أن تقول: وددت لو أباك تكرم، وفي قول الشاعر:
لَقَدْ أَسْمَعْتَ مَا نَادَيْتَ حَيًّا وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي
أن يقال: لقد أسمعت ما حيًّا ناديت.

وينطبق ذلك على متعلق الفعل كقوله تعالى: ﴿ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ﴾ [النساء: ١٠٢] فيجوز: لو عن أسلحتكم وأمتعتكم تغفلون.

ب- تقديم المفعول به على الفعل وجوبًا:

يتقدم المفعول وجوبًا على عامله في ثلاث حالات.

الأولى: أن يكون ضميرًا منفصلاً بحيث لو تأخر عن الفعل لوجب اتصاله نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] فلو تأخر لوجب أن يقال نعبدك ونستعينك وهذا ليس مرادًا؛ لأنه لا يفيد الحصر المستفاد من التقديم، ونظيره قوله تعالى: ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام: ٤١]، ﴿ مَا كَانُوا إِلَّا نَا يَعْبُدُونَ ﴾ [القصص: ٦٣]، فلو تأخر لقليل: بل تدعون، ما كانوا يعبدوننا.

فإذا كان الفعل ناصبًا لمفعولين ضميرين نحو: ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿ فَأَسْقِينَاكُمْوهُ ﴾ [الحجر: ٢٢]، ﴿ أَنْزَلْنَاكُمْوهَا ﴾ [هود: ٢٨]، وقوله: «اللهم لك الحمد أنت كسوتنيه»^(١)، جاز في الثاني التقديم والتأخير فيقال: زوجناك إياها، وإياها زوجناك، وإياها أسقيناكم وفأسقيناكم إياه، وإياها نلزمكم، وأنلزمكم إياها، ولم يكن تقديم الضمير واجبًا، ومن ذلك في كلام سيد المرسلين قوله: «ملكك الله إياها»^(٢).

(١) من حديث أبي سعيد رواه أبو داود (٤٠٢٠).

(٢) من حديث عبد الله بن جعفر رواه أبو داود (٢٥٤٩).

الثانية: أن يكون اسمًا له الصدارة كأسماء الشرط والاستفهام ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الدخان: ٢٥]، ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿ أَيَّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١]، ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ [النحل: ٢٤]، ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٠].

ومن ذلك الحديث «فلينظر أحدكم مَنْ يخالل»^(١) وتحتل «مَنْ» في الحديث الموصولية، وتقول: مَنْ أكرمت؟ وما صنعت؟ وكم ثوبًا اشتريت؟ ويخرج عن المفعولية من أسماء الاستفهام كيف ومتى وأين، ومن أسماء الشرط أينما وحيثما وكيفما ومتى.

ويخرج عن لزوم الصدارة والتقديم «ماذا» لدخول «ذا» والدليل قوله ﷺ لعمر بن العاص ﷺ: «تشرط ماذا؟»^(٢) وقول عائشة ﷺ: «أقول ماذا؟ وأفعل ماذا؟»^(٣) وهو في الصحيح.

الثالثة: أن يكون الفعل واقعا في جواب «أما» وليس هناك فاصل بين أمّا والفعل سوى المفعول كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۖ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۖ ﴾ [الضحى: ٩-١٠] وذلك لأنّ الفاء لا تعقب أمّا فتعيّن تقديم المفعول للفعل، وكذلك متعلق الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۖ ﴾ [الضحى: ١١] فإذا وُجدَ فاصل غير المفعول جاز التقديم فتقول: أمّا في رمضان فافعل الخير أو فالخير افعل.

ويجب التقديم كذلك إذا كانت أمّا مقدرة في الكلام كقوله تعالى: ﴿ وَرَبِّكَ فَكْبِّرْ ۖ ﴾ [الضحى: ١١]، ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۖ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۖ ﴾ [المدر: ٣-٥] فالتقدير: وأمّا ربك فكبر، وأمّا ثيابك فطهر، وأمّا الرجز فاهجر، وكذا المتعلق ﴿ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ ۖ ﴾ [المدر: ٧] أي: وأمّا لأمر ربك فاصبر.

(١) من حديث أبي هريرة رواه أبو داود (٤٨٣٣).

(٢) من حديث عمرو بن العاص رواه ابن خزيمة (٢٥١٥).

(٣) رواه البخاري (٤٤٧٩).

ثالثاً: الرتبة بين الفاعل والمفعول

رتبة حرة فالأصل^(١) جواز تقديم أحدهما على الآخر ما لم يكن هناك موجب لتقديم أحدهما، وذلك نحو: ﴿ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ﴿ تَلْفُحْ وَجُوهَهُمُ النَّارُ ﴾ [المؤمنون: ١٠٤]، ﴿ إِذْ يَتَوَقَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ ﴾ [الأنفال: ٥٠]، ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ﴾ [القمر: ٤١]، ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿ وَتَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧].

أ- تقديم الفاعل وجوباً في الحالات التالية:

١- إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميراً متصلًا كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾ [الأعراف: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ [الإسراء: ٧٠]، ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف: ١٠١]، ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا ﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿ تَجِدُوا لَكُمْ فِي الْحَقِّ ﴾ [الأنفال: ٦]، ﴿ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿ اتَّخَشَوْهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ [التوبة: ١٣].

٢- إذا كان الفاعل ضميراً متصلًا والمفعول به اسماً ظاهرًا كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠]، ﴿ وَسْئَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿ دَعَوْتُ قَوْمِي ﴾ [نوح: ٥]، ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ اللَّهَ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿ بَلْ مَتَّعْتُ هَتُولَاءِ وَأَبَاءَهُمْ ﴾ [الزخرف: ٢٩]، ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿ وَهَمَا يَسْتَفْغِيثَانِ اللَّهَ ﴾ [الأحقاف: ١٧]، ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومنه الضمير المستتر وجوباً ﴿ فَأَعْبُدِ اللَّهَ ﴾ [الزمر: ٢]، ﴿ الْيَوْمَ نَسْئَلُكُمْ ﴾ [الجاثية: ٣٤]، ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي ﴾ [مريم: ٤٧].

(١) الأصل في الرتبة بينهما وليس الأصل في ترتيب الجملة من وقوع الفعل ثم الفاعل ثم المفعول كقوله تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿ وَلَا يَظْلَمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩].

٣- إذا خفيت العلامة الإعرابية نحو: ضرب موسى عيسى، ولم يكن هناك قرينة لفظية نحو: ضرب ليلى موسى، أو معنوية، نحو: أكل الكمثرى مصطفى، تبيّن الفاعل من المفعول وجب أن يكون المقدم فاعلاً لثلاثا يلتبس الفاعل بالمفعول، ومنه في القرآن ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وإن أجاز البعض^(١) العكس لزوال الإبهام لأنه معلوم أن الذاكرة غير الناسية وأن الذاكرة هي التي تذكر، والجواب أن الإبهام ما زال مستمراً بدليل ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا﴾ فلو كانت المرادة وقدمت ل قيل: «فتذكرها الأخرى»^(٢).

ومما خفي إعرابه وأظهرته القرينة قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾ [الشعراء: ٤٥] فالمعنى عين الفاعل ﴿مُوسَى﴾، والمفعول ﴿عَصَاهُ﴾ فالتقديم هنا جائز ليس واجباً ومن ثمَّ يجوز أن يقال: ألقى عصاه موسى.

٤- إذا كان المفعول محصوراً وجب تقديم فاعله عليه، وفرّق النحاة بين الحصر بـ«إنما»، وبـ«ما» و«إلا».

أ- اتفق النحاة على وجوب تقديم الفاعل إذا كان المفعول محصوراً بـ«إنما» لأنه لا يظهر حصر المفعول إلا بتأخيره ومن ثمَّ فلا يجوز تقديمه، فإذا قلت: إنما ضرب زيد عمراً، اتضح انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروباً من شخص آخر، فإذا قدمت وقلت: إنما ضرب عمراً زيداً، لم يفهم المعنى السابق؛ بل يفهم انحصار إسناد الضرب لزيد ومن ثمَّ قد يكون ضارباً لشخص آخر^(٣).

تأمل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] يفيد انحصار القبول في أهل التقوى ولو قيل: إنما يتقبل من المتقين الله، يفهم أن الله يتقبل من أهل التقوى ومن غيرهم وليس هذا مراداً، ومن ثمَّ تعين تقديم الفاعل.

(١) انظر التبيان للعكبري (١/١٨٧)، والبحر المحيط (٢/٣٦٦).

(٢) انظر: الدر المصون (٢/٦٦٥)، والفريد (١/٥٢٦).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٨٩).

وهكذا قوله ﷺ: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ»^(١) فالرحمة لأهل الرحمة، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥].

ب- اختلف النحاة في المفعول المحصور بـ«ما» و«إلا» هل يجب تقديم فاعله عليه؟ فمذهب بعض البصريين واختيار جماعة من المتأخرين أنه يجب تقديم الفاعل إذا حصر المفعول مثل «إنما» فيقال: ما ضرب زيد إلا عمرًا، ولا يجوز ما ضرب إلا عمرًا زيدًا، أو إلا عمرًا لم يضرب زيدًا.

ومذهب الجمهور أن التقديم جائز ليس واجبًا؛ لأن المحصور بـ«إلا» يكتفى بوقوعه بعدها للدلالة على حصره وقد وقع ذلك في فصيح أشعارهم كقوله:

وَكَمَا أَبَى إِلا جَمَاحًا فَوَادَهُ وَلَمْ يَسْأَلْ عَنِ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

وقوله أيضًا:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

واحتج المانعون بأن الأشعار محل الاضطرار أو تقدير عامل رفع للمرفوع والذي أراه جواز تقديم المفعول على رأي الأكثرين وموافقة الأكثر أولى كما قال ابن مالك، وقد اختار ذلك وعلمه بوضوح القصد فلا لبس، بعكس «إنما» ولكن تقديم الفاعل أفصح؛ لأنه الثابت في اختيار الكلام والسعة والدليل قوله تعالى: ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسًا إِلا بِأَذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥]، ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَتُّؤُلَاءِ إِلا صَبِيحَةً وَاحِدَةً﴾ [ص: ١٥]، وقول سيد المرسلين «وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلا الطَّيِّبَ»^(٢).

(١) من حديث أسامة رواه البخاري (٦٢٧٩).

(٢) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (١٣٤٤).

ب- تأخير الفاعل وجوباً وتقديم المفعول به.

١- إذا كان المفعول ضميراً متصلًا والفاعل اسمًا ظاهرًا، كقوله تعالى: ﴿أَلْهَنَكُمْ أَتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١]، ﴿أَنْطَقَنَا اللَّهُ﴾ [فصلت: ٢١]، ﴿هَدَانِي رَبِّي﴾ [الأنعام: ١٦١]، ﴿فَتَحَطَّفُهُ الطَّيْرُ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَى﴾ [هود: ٧٤]، ﴿وَعَرَّتْكُمْ الْأَمَانِيُّ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، ﴿لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ﴾ [المنافقون: ٩]، ﴿لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ﴾ [المتحنة: ٣]، والله سبحانه ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والجنة ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، والطور العيون ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ أَنْسُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، فإيا أهل الإيمان ﴿فَلَا تَغْرَبْكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [فاطر: ٥]، فإن الظالمين ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفْعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

٢- إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، لزم تقديم المفعول لثلاثي يعود الضمير على متأخر في اللفظ (النطق به) والرتبة (موقعه في الجملة). وهي لغة القرآن ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢]، ﴿يَوْمَ أَلْفَتْحَ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيْمَانُهُمْ﴾ [السجدة: ٢٩]، ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةً رِسْوَالًا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٥٨]، ﴿عَرَّهْتُ آلَاءِ دِينُهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩]، ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَلَا يَزِيدُ الْكٰفِرِينَ كُفْرَهُمْ إِلَّا خَسَارًا﴾ [فاطر: ٣٩].

وفي هذه الحالة مسألتان:

الأولى: إذا حدث العكس كان التقديم والتأخير جائزاً وشاع في كلامهم التقديم، أي: إذا اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل جاز أن تقول: خاف عمرُ ربّه، أو خاف ربّه عمرُ، ومنه قول الشاعر:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَنَّى رَبَّهُ مُوسَىٰ عَلَىٰ قَدَرٍ

ومن ثمّ فتقديم الفاعل في نحو: ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ﴾ [الشعراء: ٤٥]، ﴿وَأَخْرَجَتْ

الْأَرْضُ أَثْقَالُهَا ﴿ [الزلزلة: ٢]، ﴿ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا ﴾ [الحج: ٢]، ﴿ أَخَذَتِ
الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ [يونس: ٢٤] جائز غير واجب، وكذا إذا كان الضمير المتصل بالفاعل
غير عائد على المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا ﴾ [الحج: ٣٧]، ﴿ أَعْجَبَ
الْكَفَّارَ نَبَاتُهُ ﴾ [الحديد: ٢٠]، أو كان الضمير المتصل بالمفعول لا يعود على الفاعل نحو
قوله تعالى: ﴿ لَنْ تُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَنَهُمْ ﴾ [محمد: ٢٩].

الثانية: ما ورد في أشعارهم من تأخير المفعول مع اتصال ضميره بالفاعل شاذ قليل
نادر لا يقاس عليه وذلك نحو:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سَيِّئًا
وقول الآخر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ
ومن ثم فلا يميز أكثر النحويين نحو: زان نُورُهُ الشَّجَرَ^(١)، فلا يقال: أفسد عمله
محمدًا، ولا ضرب أبوه عليًا.

٣- إذا كان الفاعل محصورًا بـ«إِذَا» اتفاقًا ﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾
[فاطر: ٢٨]، ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ [النحل: ١٠٥].

وكذا إذا كان محصورًا بـ«إِلَّا» وعليه ما في التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِي ﴾
[البقرة: ١١١]، ﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩]، ﴿ لَا يَعْلَمُ مَنْ
فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥]، ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾
[المدثر: ٣١]، وفي الحديث قوله ﷺ: «فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»^(٢)، قال

(١) أجاز ابن مالك ذلك في التسهيل وحكم بشذوذه في الألفية. انظر: كلام الشيخ خالد في التصريح
(٢٩٥/٢).

(٢) تقدم.

تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وأما نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْأَمْطَهُرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩] فيجب تقديم المفعول لاتصاله بالفعل ولو لم يكن هناك حصر في الفاعل فليس الاستشهاد به بقوة ما ذُكِرَ أولاً من الآيات.

ومن ثمَّ فلا يجوز أن يذكر الفاعل بعد «إلا» ويليه المفعول فلا يقال: لا يَعْرِفُ إِلَّا محمدٌ الْحَقِيقَةَ، وأجاز الكسائي ذلك مخالفاً جمع النحاة محتجاً بما ورد من ذلك في الشعر من قوله:

مَا عَابَ إِلَّا لَيْمٍ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَّ قَطُّ إِلَّا جَبَّ أَبْطَلَا

وقول الآخر:

نَبَّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يَعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وقول ذي الرمة:

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ إِنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامِهَا

فالخلاصة أن الفاعل يتقدم لاتصاله ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢] ولخفاء العلامة ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولحصر المفعول ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، و«لا يقبل الله إلا الطيب»^(١).

والمفعول يتقدم لاتصاله ﴿أَلْهَنُكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١]، ولاشتمال الفاعل على ضميره ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] ولحصر الفاعل ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿إِنَّمَا تَحْنَتِي اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

واجتمع تقديم كل منهما على الآخر وجوباً في مواضع عديدة ووقع مفعول به في آية واحدة مؤخرًا ومقدمًا وجوبًا وذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ

(١) تقدم.

مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْخَاسِرُونَ ﴿ [الأعراف: ٩٩] فأخر في الأولى لاتصال الفاعل وقدم في الثانية لحصر الفاعل وكلاهما وجوباً فتأمل.

الحذف في الجملة الفعلية:

أذكرك بأن مَنْ حَذَفَ الْمَعْلُومَ غَيْرُ مَلُومٍ، وَأَنَّ الْحَذْفَ لِدَلِيلٍ فِي كَلَامِهِمْ غَيْرِ قَلِيلٍ، وَالْحَذْفُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَلَى خَمْسَةِ مَحَاوِرٍ، حَذْفَ الْعَامِلِ (الْفِعْلِ)، وَحَذْفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (الْفَاعِلِ)، أَوْ حَذْفَهُمَا مَعًا وَبِقَاءِ الْمَفْعُولِ، وَحَذْفَ الْمَفْعُولِ، وَحَذْفَ الْجُمْلَةِ بِأَسْرَاهَا.

أولاً: حذف العامل «الفاعل»:

يحذف الفعل ويبقى مرفوعه «الفاعل» جوازاً ووجوباً.

أ- حذفه جوازاً: يحذف الفعل جوازاً في حالتين:

الأولى: إذا وجد في الكلام فعل مشعر به، ولا يصلح إسناده للفاعل، كقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ [النور: ٣٦-٣٧] «يُسَبِّحُ» بالبناء للمفعول، وعليه فلا يصح أن يكون «رجال» نائباً عن الفاعل؛ لأنهم مسبِّحون «بكسر الباء» وليسوا مُسَبِّحِينَ «بفتحتها»، فكأن سائلاً سأل: مَنْ؟ فأجيب يُسَبِّحُ رجال (١).

وفي صحيح مسلم قول عائشة رضي الله عنها: «كان يكون عليّ الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله ﷺ» (٢) فكلمة «الشغل» فاعل لفعل محذوف تقديره: يمنعني الشغل من أجل رسول الله.

ومن الشواهد قول الشاعر:

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْنَمِي سُقَيْتِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا

أي: سقاها مطيرها.

(١) يجوز في إعراب «رجال» أوجه أخر على هذه القراءة.

(٢) رواه البخاري (١٨٤٩).

الثانية: إذا كان الفاعل مجاباً به عن استفهام قبله كقولك: الله، لمن سألك: من خلقك؟ فهل تريد: خلقني الله، أم الله خلقني، أم هو الله، ثلاثة أوجه إعرابه في مثل ذلك، فاعل ومبتدأ وخبر لمحدوف، وأجرى النحاة هذا النشاط الذهني على آيات القرآن كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ **اللَّهُ**﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ **قُلِ اللَّهُ**﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿قُلْ مَن أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَأِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْمَوْا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ **قُلِ اللَّهُ**﴾ [الأنعام: ٩١]، فعلى تقدير: ليقولنَّ خلقنا الله، قل يرزقكم الله، قل أنزله الله، فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف دل عليه الاستفهام.

ويرجح هذا الإعراب الحمل على النظر من قوله تعالى: ﴿قَالَتْ مَن أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ **نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ**﴾ [التحريم: ٣]، ﴿قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ **قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ**﴾ [يس: ٧٨-٧٩]، ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ **خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**﴾ [الزخرف: ٩].

إلا أن هذا الإعراب غير متعين خلافاً لمن قال: وينبغي إذا اقتصر في الجواب على الاسم أن يقدر الفعل مقدماً؛ لأن المكمل أصل والمختصر فرع^(١)؛ لأن حق الجملة الاسمية المستفهم بها أن يجاب عنها باسمية مثلها، وعليه دليل من التنزيل وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣]، ﴿قُلِ **اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا**﴾ [الأنعام: ٦٤]، ويحتمله قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ **قُلِ اللَّهُ يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ**﴾ [يونس: ٣٤]، ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ **قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ**﴾ [يونس: ٣٥] والله أعلم.

(١) شرح التسهيل (٢/١٢١).

ومما يؤكد جواز كون جملة الجواب اسمية أو فعلية دون تعيين إحداها أنه قرئ تواتراً قوله تعالى: ﴿وَدَسَّأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩] بنصب «الغفو» على الفعلية، ورفع على الاسمية، ولذلك اتفقوا على الجواز واختلفوا في الترجيح وانظره في التصريح^(١)، كما اتفقوا على جواز الاسمية والفعلية في قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُرَ﴾ [الواقعة: ٥٩]، ﴿أَبَشْرٌ يَّهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] واختلفوا في الترجيح في الآيتين.

ب- حذف العامل وجوباً: وذلك في حالة واحدة:

إذا ولي الأداة المختصة بالأفعال اسمٌ فيقدرون له فعلاً يسند إليه ويجعلون ما يليه مفسراً لذلك الفعل، ويجعلون الحذف وجوباً لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ﴿٢﴾﴾ [الانفطار: ١-٢]، ﴿إِنَّ أَمْرُؤًا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿وَإِنَّ أَمْرَأَةً خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

وذلك لأن أدوات الشرط وظيفتها الربط بين فعلين فلا يليها الاسم فإن وليها في الاستخدام كان فاعلاً لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده فالتقدير: إذا انفطرت السماء، إن استجارك أحد، وهكذا.

وهذا مذهب البصريين أمّا الكوفيون فلا يرون ذلك ويعربون الاسم مبتدأ وما بعده جملة الخبر ويجعلون الدليل ورود السماع بوقوع الاسم والفعل بعدها فلا حاجة لدعوى الاختصاص بالفعل وجعل ذلك قياساً، وهناك رأي ثالث يفرق بين «إذا» و«إن» فيجيز مذهب الكوفيين مع «إذا»؛ لأنها غير عاملة ويمنعه مع «إن»؛ لأنها تعمل في الفعل، والعامل لا يكون إلا مختصاً، وهي مسألة خلاف تفاصيلها في الإنصاف^(٢).

(١) التصريح بمضمون التوضيح (٢/٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري (٢/١٣٤-١٣٨).

ثانياً: حذف الفاعل:

اتفق النحاة على استتار الفاعل واختلفوا في حذفه.

أما استتاره فواجب وجائز ومثال اجتماعهما في قوله تعالى: ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق: ١] ففاعل «اقرأ» ضمير مستتر وجوباً تقديره «أنت»، وفاعل «خلق» ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو».

وأحياناً يكون الفاعل اسماً مقدراً مفهوماً من سياق الكلام أو دل عليه دليل قبله يوجب تقديره، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَظُلِّمْتِ فِي نَاحِيَةٍ يَبْغِثُهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلِّمْتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَهَا ﴾ [النور: ٤٠] ففاعل «أخرج» ليس له ذكر في الكلام ولكنه مفهوم من السياق أنه يعود على الغريق ولا يقدر بالضمير فالتقدير: إذا أخرج الغريق يده، وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّاقِيَ ﴾ [القيامة: ٢٦] فالتقدير: حتى إذا بلغت الروح التراقي، ونظيره ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴾ [الواقعة: ٨٣].

ومثال الثاني قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»^(١) ففاعل «يشرب» مفهوم من النظر السابق «يزني الزاني» ولا يعود عليه لفساد المعنى فلا يقال: ولا يشرب الزاني فالتقدير: ولا يشرب الشارب.

أما حذفه فيجيزه الكسائي من الكوفيين مطلقاً ويجعله قياساً مطرداً في الآيات والحديث ومن ثم أجاز في قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] الوقف على ﴿ بَلْ فَعَلَهُ ﴾ والابتداء ﴿ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ على أنها مبتدأ وخبر وفاعل ﴿ فَعَلَهُ ﴾ محذوف والتقدير: بل فعله من فعله، أو المسمى إبراهيم.

أما البصريون فيمنعونه؛ لأن الفاعل عمدة لا بد منه فالمسند (الفعل) حكم، ولا

(١) من حديث أبي هريرة رواه البخاري (٢٣٤٣).

بد للحكم من محكوم عليه ولذا قال ابن مالك: وإذا تُوهَّم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يقدر^(١). باستثناء بعض الأبواب أقرُّوا فيها حذف الفاعل اطرادًا وهي^(٢).

١- باب نائب الفاعل، فيحذف الفاعل؛ إذ لا يجمع بينه وبين ما ينوب عنه، كقوله تعالى: ﴿وَعِضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي: خلق الله الإنسان ضعيفًا.

٢- باب التعجب في صيغة «أفعل به» إذا دل عليه متقدم، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: أبصر بهم.

٣- باب إعمال المصدر إذا كان منونًا ناصبًا لمفعول؛ لأنه لا يتحمل ضميرًا على مذهب البصريين وعند مَنْ يقول بتحملة الضمير يكون ضميرًا مستترًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمُمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤٠﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥].

٤- في الاستثناء المفرغ إذا كان ما بعد «إلا» مؤنثًا حقيقيًا نحو: ما قام إلا هند، فالفعل محذوف والمرفوع بعد «إلا» بدل منه والتقدير: ما قام أحد إلا هند، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا دَهَمَهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ١٤] أي: ما دهم شيء إلا دابة الأرض، وقول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «لا يرثني إلا ابنتي»^(٣) أي: لا يرثني أحد.

ثالثًا: حذف الفعل والفاعل، وهو كثير في كلامهم وهو أيضًا جائز وواجب.

أ- حذفها جوازًا.

١- في جواب الاستفهام، كقولك: الله ورسوله لمن سألك: مَنْ تُحِبُّ؟ والتقدير: أحبُّ الله ورسوله، ومنه في القرآن: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْبَقْرَةُ﴾ [البقرة: ٢١٩]

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/١٢١).

(٢) سيأتي تفصيل كل في محله إن شاء الله، وانظر: التصريح (٢/٢٥٣).

(٣) رواه البخاري (٦٣٥٢).

أي: أنفقوا العفو، وقوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٢٩] أي: أنزل ربنا خيراً، ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ ﴾ [سبا: ٢٣] أي: قال ربنا الحق.

٢- في أسلوب الإغراء والتحذير إذا كان المغرئ به أو المحذر منه مفرداً كقوله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] أي: الزموا كتاب الله، وقوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وقوله ﷺ: «**الصلوة جامعة**»^(١) أي: الزموا الصلاة حالة كونها جامعة، فإنه يجوز التلطف بالفعل والفاعل ويجوز تقديرهما قال تعالى: ﴿ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [آل عمران: ٩٥]، وقال: ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحج: ٧٨].

وقد يكون تقديرهما مفهوماً من سياق الكلام دون الارتباط بالجواب أو الإغراء ومنه قوله تعالى: ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ٨٨] فالتقدير: تأملوا صنع الله أو انظروا، وقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ [مريم: ٣٤] فالتقدير: أعني قول الحق^(٢)، وكذا إذا تعذر العطف على مفعول سابق فقدر فعل وفاعل للمنصوب، كقوله تعالى: ﴿ وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَّسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَرَآ وَسُبُلًا ﴾ [النحل: ١٥] فإن الأنهار والسبل لا تلقى كالجبال فالتقدير: وشق لكم أنهاراً، ومهد لكم سُبُلًا.

ب- حذفها وجوباً، وذلك في أساليب معينة.

١- أسلوب الاختصاص، كقوله ﷺ: «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ**»^(٣) فالتقدير: أخص معاشر الأنبياء، وهو أحد تخريجات نصب «حَمَالَةَ» في قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤]، و«المقيمين» في قوله تعالى: ﴿ لَيْكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ

(١) من حديث عبد الله بن عمرو (٩٩٨).

(٢) وفي الآية أعاريب أخر. انظر: الدر المصون (٧/٥٩٨).

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/١٢) وقال: وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ نحن معاشر الأنبياء لا نورث فقد أنكره جماعة من الأئمة وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ نحن.

وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ **وَالْقِيمِينَ** الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿ [النساء: ١٦٢].

٢- أسلوب الاشتغال، كقوله تعالى: ﴿ **وَالسَّمَاءَ** بَنَيْنَهَا بِأَيْدِي وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿ [النازعات: ٣٢]، ويقدران من الفعل التابع للمنصوب بلفظه فالتقدير: وبيننا السماء وأرسلنا الجبال، أو بمعناه ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَالظَّالِمِينَ** أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿ [الإنسان: ٣١] أي: ويعذب الظالمين.

٣- التحذير بـ«إيًّا» كقوله ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ**»^(١) فالتقدير: أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿ [النساء: ٣١]، ويقدران من الفعل التابع للمنصوب بلفظه فالتقدير: وبيننا السماء وأرسلنا الجبال، أو بمعناه ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَالظَّالِمِينَ** أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿ [الإنسان: ٣١] أي: ويعذب الظالمين.

٤- الإغراء والتحذير إذا كان المغرئ به والمحذر منه مكرراً، كقوله ﷺ: «**اللَّهُ اللَّهُ فِي النَّسَاءِ**»^(٥) أي: احذروا واتقوا الله.

أو معطوفاً ﴿ **فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيِيهَا** ﴿ [الشمس: ١٣] أي: احذروا ناقه الله واجتنبوا سقياها، وقد يجتمعان التكرار والعطف كقوله ﷺ: «**الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**»^(٦).

(١) من حديث العرياض بن سارية رواه أبو داود (٤٦٠٧).

(٢) من حديث أبي هريرة رواه مسلم (٢٠٣٨).

(٣) من حديث أبي سعيد الخدري رواه البخاري (٢٣٣٣).

(٤) ذكره الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٦/٢١٩).

(٥) رواه عبد الرزاق (١٠٣٩١).

(٦) من حديث أم سلمة رواه أحمد (٢٦٥٢٦).

٥- المنادى فهو منصوب لفظاً ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، ﴿يَتَاهَلُّ يَثْرِبُ﴾ [الأحزاب: ١٣]، ﴿يَتَابَانَا أَسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [يوسف: ٩٧]، ﴿يَنْبَتِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: ٧٢]، أو محلاً ﴿يَنْجِبَالُ أُوَيْيَ﴾ [سبأ: ١٠]، ﴿يَتَابِرَاهِمُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [هود: ٧٦]، وأنه في الأصل مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره: أَدْعُوا أو أَنَادِي، عَوَّضَ عنه حرف النداء.

رابعاً: حذف المفعول به

وهو كثير شائع إذا دلَّ عليه السياق وعادة ما يكون لغرض بلاغي كالإيجاز والعموم والتشويق^(١) وغير ذلك ومن أمثلة حذفه ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥] أي: أعطى ماله واتقى ربَّه، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] أي: لم يصروا على فعلهم وهم يعلمون قبحه، أو عاقبته، أو قدر مَنْ عَصَوْا.

خامساً: حذف الجملة الفعلية

أحيانا يدل السياق على جملة فعلية أو أكثر محذوفة من سياق الكلام ومثال حذف الجملة قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي: فضربه فانفلق، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤] أي: نعم وجدنا ما وعد ربنا حقاً.

ومثال حذف أكثر من جملة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنْتَبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦] أي: فاستجابوا لطلبه، فأرسلوه إلى يوسف عليه السلام فَخَاطَبَهُ قَائِلًا: يوسف أيها الصديق.

(١) انظر دلائل الإعجاز (ص ١٥٣-١٦٥)

بين الفاعل والمفعول

النحو علم يكشف حجب المعاني ومن ثمَّ فإنَّ القوم إذا آمنوا اللبس في كلامهم تلاعبوا بألفاظهم فجاء قولهم: «خرق الثوبُ المسمار» برفع الثوب ونصب المسمار خلافا للأصل في هذه الجملة من رفع المسمار؛ لأنه الفاعل، ونصب الثوب؛ لأنه الذي وقع عليه الفعل، ولكن مثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه، ولا حجة فيه لمن استهان بشأن العلامة الإعرابية؛ لأنَّ التقييد على الكثير الشائع الغالب لا القليل النادر الشاذ وإلا فلن يكون هناك ضابط يحتكم إليه، فلو حملنا قول ابن هشام: «فمن العرب من يرفعهما، ومنهم من ينصبهما، ومنهم من يرفع الأول وينصب الثاني، ومنهم من ينصب الأول ويرفع الثاني»^(١) على التقييد كان ذلك هراءً وعبثاً، وإنما ذكره كاستقراء لكلامهم لا لمحاكاتهم، وإلا فالقاعدة رفع الفاعل ونصب المفعول وهي لغة القرآن والسنة والنثر والشعر، وما عدا ذلك فهو خاص بلغة قوم، أو قيل لدلالة معينة.

وكل من الفاعل والمفعول مرتبط بالفعل بعلاقة دلالية فالفاعل جواب «مَنْ الَّذِي^(٢) فَعَلَ؟» إذا كان عاقلاً، أو «ما الذي فَعَلَ» إذا كان غير عاقل والمفعول جواب «مَنْ الَّذِي فُعِلَ بِهِ» إن كان عاقلاً، أو «ما الذي فُعِلَ» إن كان غير عاقل.

تأمل قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فسئل نفسك ما الذي لا يُدْرِكُ؟ فالجواب «الأبصار»، ومن الذي لا يُدْرِكُ؟ فالجواب الضمير المتصل بالفعل العائد على لفظ الجلالة، فرفعت «الأبصار» على الفاعلية، وفي الجملة الثانية: مَنْ الَّذِي يَدْرِكُ؟ الجواب الضمير اللفظ الجليل «هو» المستتر في الفعل، ومَا الَّذِي يُدْرِكُ؟ فالجواب «الأبصار»، فنصبت على المفعولية وكذا في قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴿١٦٦﴾ ثُمَّ أَجْتَبَنَهُ رَبُّهُ ﴿١٦٧﴾﴾ [طه: ١٢١، ١٢٢] من الذي عصى؟ من الذي

(١) انظر: شرح قصيدة بانت سعاد (ص ٢٦٢)

(٢) أو التي أو الذين أو اللاتي أو اللذان حسب الجملة.

عُصِيَّ؟ من الذي اجْتَبَى؟ من الذي اجْتَبَى؟ فـ«ربه» الأولى مفعول، والثانية فاعل، وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ حَلَقْنَا بَيْنَهُمُ الْبَابَ﴾ [الطور: ٢١] فذريتهم الأولى فاعلا لأنها التي اتبعت والثانية مفعول لوقوع الإلحاق من الله سبحانه عليها.

وهناك أشياء تُيسّر الإعراب كوجود ضمائر الرفع فهي الفاعل، وضمائر النصب فهي المفعول وإن اجتمعا ففاعل ومفعول^(١)، وكإتيان الفعل على صورة يستتر معها الفاعل وجوبا^(٢).

وقد وردت قراءات متواترة ولها نظائر من الشاذة بقراءة الحرف الواحد بالرفع على الفاعلية، والنصب على المفعولية^(٣) وتحليلها نحوياً يتبيّن لنا أن مرجع ذلك إمّا اللفظ أو المعنى أعني إمّا بتغير لفظ العامل أو بنيته أو بتحمل معناه أكثر من دلالة مع ثبات لفظه وإليك البيان.

أولاً: ما يرجع إلى تغيير لفظ العامل. وله صورتان:

الأولى: بين اللزوم والتعدي.

الفعل اللازم يكتفي بمرفوعه «الفاعل» والمتعدي يتطلب مفعولاً.

فإذا تغيرت بنية الفعل بينهما تغير إعراب الاسم الواقع بعدهما، وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ [غافر: ٢٦] من الفعل أظهر المتعدي المسند إلى موسى عليه السلام ونصب «الفساد» على المفعولية ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ من الفعل «ظهر» اللازم، كقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١] وإسناده إلى الفساد بالرفع على الفاعلية^(٤).

(١) انظر النحو القرآني: الجزء الأول (ص ٢٠١-٢٠٧).

(٢) انظر النحو القرآني: الجزء الأول (ص ٢١٧-٢١٩).

(٣) انظر: رسالتي النحو والقراءات (ص ٣١٠-٣١٢، ص ٣١٧-٣١٨).

(٤) إتحاف فضلاء البشر (ص ٤٨٥).

وقرئ قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣] من الفعل «نزل» اللازم المسند إلى الروح بالرفع على الفاعلية ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ بإسناد الفعل «نزل» بتضعيف الزاي إلى المولى سبحانه وتعالى ونصب «الروح» على المفعولية^(١) وفي المتواتر أيضا ﴿ مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨] قرئ ﴿ مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ أي تنزل بالإسناد إلى الملائكة^(٢).

الثانية: صالحية الإسناد للاسم الظاهر ووجوب الإسناد لضمير مستتر.

كالمضارع المبدوء بالياء ويسند للظاهر بعده ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، أو لضمير مستتر جوازًا ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى ﴾ [الرعد: ٨]، أما المبدوء بالتاء إذا كان للمخاطب المذكر^(٣) ففاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠١]، وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، ﴿ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ ﴾ بالخطاب للنبي ﷺ ونصب «الصم» على المفعولية كآية النمل وكقوله تعالى: ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ ﴾ [يونس: ٤٢]، وكذا قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [المائدة: ١١٢] قرئ: ﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ بالخطاب لعيسى عليه السلام ونصب «ربك» على المفعولية بتقدير مضاف أي سؤال ربك، السؤال للاستخبار وليس للاختبار؛ لأنهم مؤمنون.

وللصورتين السابقتين نظائر من الشاذة^(٤) نحو: ﴿ وَيُشْهِدُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، ﴿ مَخْرُجُ نَبَاتِهِ ﴾ [الأعراف: ٥٨]، ﴿ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [يونس: ٣٠]، ﴿ تَقَرَّرَ أَعْيُنُهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥١]، وفي الشاذ تحولت صيغة المشتق لفعل تحمّل ضميرًا مستترا في قوله

(١) إتحاف فضلاء البشر (ص ٤٢٤).

(٢) إتحاف فضلاء البشر (ص ٣٤٥).

(٣) احتراز من المسند للمؤمنة فإنه مثل المبدوء بالياء ﴿ كَيْ تَقَرَّرَ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾ [طه: ٤٠].

(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/٤٤٠، ٢/٣١٨، ٢/٥٥٧، ٤/٤٧).

تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ رَأَىٰ أَنَّهُمْ قَلْبُهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] فقلبه فاعل لاسم الفاعل «آثم» وقرئ ﴿ أَنَّهُمْ قَلْبُهُ ﴾ بصيغة الماضي المسند بضمير مستتر تقديره هو ونصب قلبه على المفعولية^(١).

ثانيا: ما تحدث فيه بنية العامل مع تحمّله معاني مختلفة

ويختلف هذا النوع عن سابقه في أنّ القرينة فيه معنوية لاتحاد اللفظ أمّا السابق فتضافرت فيه القرائن اللفظية والمعنوية؛ لأنّ تغير اللفظ يتبعه تغير المعنى وله صور:

الأولى: الإسناد لظاهر أم مستتر؟

أ- وذلك مع المضارع المبدوء بالتاء^(٢) فإنه يسند للمؤنث ظاهرا ﴿ إِذْ تَمْشِي أُحْتَلَكْ ﴾ [طه: ٤٠]، أو مستترا ﴿ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق: ٣٠]، ويسند للمذكر ولا يكون إلا مستترا ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٨]، فالفاعل في قوله تعالى: ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ ﴾ [التوبة: ٤٠] ضمير مستتر وجوبا تقديره «أنت»، وفي قوله تعالى: ﴿ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنْ ﴾ [طه: ٤٠] ضمير مستتر جوازا تقديره «هي»، والفعل واحد «تحزن» والمميز السياق.

وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٥] برفع ﴿ سَبِيلُ ﴾ على الفاعلية وإسناد الفعل إليها، ونصب ﴿ سَبِيلَ ﴾ على المفعولية وإسناد الفعل لرسولنا الكريم ﷺ.

ب- الفعل الماضي الذي لم يتصل به شيء يسند للاسم الظاهر بعده ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، أو لضمير مستتر يعود على سابق فيصير الاسم الظاهر بعده مفعولاً به ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [الطلاق: ١٢]، وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ فَالْصَّلِحَاتُ قُنَّيْنَتٌ حَفِظَتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ [النساء: ٣٤] برفع

(١) الفريد (١/٥٣٢).

(٢) هذا ما وردت به القراءة، وإلا فليس احتمال الإسناد الظاهر أو المضمّر مقتصرًا على المبدوء بالتاء.

لفظ الجلالة بإسناد الفعل إليه والمعنى أو بشيء حفظه الله لهنّ به، أو بالذي حفظه الله لهنّ أو بحفظ الله إياهنّ.

ونصب لفظ الجلالة وإسناد الفعل إلى ضمير يعود على «ما»، وما مصدرية والمعنى بما حفظن الله بحفظهنّ الله أي: حفظهن أو امره وشرعه كقوله ﷺ: «احفظ الله يحفظك»^(١)، أو موصولة والمعنى بالذي حفظ من البر والطاعة أمر الله، أو نكرة موصوفة والمعنى بشيء حفظ الله^(٢).

أما قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ أَلْرُسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﷻ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فاتفق القراء الأربعة عشر على رفع لفظ الجلالة بإسناد الفعل إليه إلا أنه قرئ شاذاً بنصب لفظ الجلالة وإسناد الفعل إلى ضمير الموصول قبله^(٣).

الثانية: صالحية الاسمين لإسناد الفعل إليهما

أحياناً يصلح الفعل للإسناد لكل من الاسمين الفاعل والمفعول كقوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، فقد أجمع القراء على رفع لفظ الجلالة وعليه فـ«موسى» مفعول به، وقرئ شاذاً^(٤) بنصب لفظ الجلالة وعليه فـ«موسى» فاعل، والعجيب استحسان ابن جني لقراءة النصب واستدلاله لها بقوله تعالى حكاية عن موسى ﷻ: ﴿ قَالَ رَبِّ ارِنِي إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وكأنه فاته إكمال الآية ﴿ قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنِ أَنْظُرُ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وذلك من كلام الله تعالى لموسى ﷻ، وما استحسان المعتزلة لمثل ذلك إلا من باب اتباع الأهواء في معتقداتهم الفاسدة في نفي الصفات الحسية كالكلام ولكنهم لا

(١) من حديث ابن عباس رواه الترمذي (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح.

(٢) انظر: الدر المصون (٣/٦٧٠، ٦٧١).

(٣) معجم القراءات (١/٣٣٨).

(٤) انظر: المحتسب لابن جني (١/٣٣٨).

يصرحون بذلك جهازاً بل على استحياء وإلا فما يصنعون في نحو ﴿ وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] التي لا تحتل وجهين بحال.

وعليه قرئ تواتراً قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧] برفع ﴿ آدَمُ ﴾ ونصب ﴿ كَلِمَاتٍ ﴾ ونصب «آدم» ورفع «كلمات» على أنها استقبلته بأن بلغته واتصلت به^(١) على أنه استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها.

وقرئ قوله تعالى: ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤] شذوذاً «الظالمون» بالرفع على الفاعلية و«عهدي» مفعول مقدم والقراءتان بمعنى لأن ما نالك فقد نلتها فالنيل مشتمل على العهد، وعلى الظالمين^(٢).

وكذا قوله تعالى: ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا ﴾ [الحج: ٣٧] قرئ شذوذاً «لن ينال الله لحومها» برفع لفظ الجلالة ونصب «لحومها» على المفعولية^(٣).

وقوله تعالى: ﴿ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾ [البقرة: ١٣٣] الجمهور على نصب «يعقوب» ورفع «الموت» وقرئ بالعكس وكتاهاما بمعنى، فما حضرك حضرته^(٤).

الثالثة: تحمّل الفعل لأكثر من معنى

وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [البقرة: ١٢٤] فعلى معنى الاختبار يتعين كون «الرب» فاعلاً و«إبراهيم» مفعولاً فالرب ابتلي والعبد يُبتلى وعليه أجمع القراء الأربعة عشر وقرئ شذوذاً^(٥) «ابتلى إبراهيمُ رَبَّهُ» رفع «إبراهيم» ونصب «رَبَّهُ» فهنا يستحيل حمل المعنى على حقيقته، فلا بد من صرفه للمجاز على معنى آخر من معانيه وهو معنى الدعاء

(١) انظر: الفريد (١/٢٧٧).

(٢) الفريد (١/٣٦٨).

(٣) معجم القراءات (٣/٣٠٣).

(٤) معجم القراءات (١/٢٦٢).

(٥) معجم القراءات (١/٢٥٤).

أي دعاء إبراهيم ربه بكلمات فعل المختبر هل يجيبه إليهن أم لا؟

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] فالمعنى واضح على قراءة الجمهور وهو انحصار خشية الله في العلماء، ولكنه قرئ شاذاً برفع لفظ الجلالة ونصب «العلماء»^(١) فلا يحمل المعنى على الحقيقة وإلا كان فاسداً ومن ثمَّ تحمل الخشية على أنها مجاز عن التعظيم بعلاقة اللزوم، فإنَّ المعظم يكون مهيباً، أو على أنها بمعنى الاختيار، والمعنى يختار الله من عباده العلماء أي يصطفيهم ويقربهم.

الرابعة: خفاء العلامة الإعرابية مع تحمُّل المعنى

كقوله تعالى: ﴿وَسْتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُمْ مِّن فَضْلِهِ﴾ [الشورى: ٢٦] فمن الذي يستجيب؟ فإن كان المعنى يستجيب أهل الإيمان ربهم فيما دعاهم إليه، أي: يطيعونه صار الموصول فاعلاً والمفعول محذوفاً، وإن كان المعنى يستجيب الله دعاء أهل الإيمان والصلاح ويزيدهم من فضله - وهو الراجح بقريضة العطف ﴿وَيَزِيدُهُمْ﴾ - كان الموصول مفعولاً به والفاعل ضمير الجلالة^(٢)، ويستجيب ويجيب بمعنى.

ومن الآيات الدقيقة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] فالمتبادر إلى الأذهان أن المعنى ألا يعلم الله مَنْ خلقه، فيسند الفعل لضمير الجلالة وينصب الموصول «مَنْ» على المفعولية وهو إعراب مرجوح عند الجمهور ومردود عند بعضهم؛ لأنه يوهم عدم عموم الخلق وهي عقيدة اعتزالية قبيحة، والراجح إعراباً ومعنىً وسياًقاً أن «مَنْ» موصول اللفظ الجليل أي: الخالق سبحانه وتعالى والمفعول محذوف التقدير: ألا يعلم الخالق خلقه حالة كونه لطيفاً خبيراً^(٣).

(١) معجم القراءات (٤/١٤٩).

(٢) انظر: أسباب الإجمال، د/ أسامة عبد العظيم (ص ١٢٩).

(٣) انظر تفاصيل ذلك في الدر المصون (١٠/٣٨٦، ٣٨٧).

الخامسة: اتصال «نا» بالفعل الماضي

الضمير «نا» إذا اتصل بالفعل الماضي إذا دلّ على الفاعلين صار فاعلاً وسكن آخر الفعل قال تعالى: ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وإذا دلّ على المتكلمين دون الدلالة على إسناد الفعل إليه صار مفعولاً به وتحرك آخر الفعل بالفتح قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ ﴾ [الزمر: ٧٤] فالفاعل ضمير يعود على لفظ الجلالة و«نا» في محل نصب مفعول به أول، فإذا تحمّل السياق الدالّتين جاز في الضمير الفاعلية والمفعولية وفي الاسم الظاهر بعده كذلك وعليه قرئ قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [الكهف: ٢٨] شذوذاً «أغفلنا قلبه» بتحريك اللام بالفتح ورفع «قلبه» على معنى وَجَدْنَا قَلْبَهُ غَافِلِينَ عنه عن ظنه وزعمه، والمعنى على قراءة الجمهور: جعلنا قلبه غافلاً عن الذكر عقوبة له^(١).

وفي صحيح مسلم^(٢) قوله ﷺ حين قتل سبعة من الأنصار واحداً تلو الآخر دفاعاً عنه ﷺ: «ما أنصفنا أصحابنا» بنصب أصحابنا وسكون الفاء والمعنى ما أنصفناهم بقتلهم هكذا، وروى ما أنصفنا أصحابنا برفع «أصحابنا» وفتح الفاء والمعنى ما أنصفنا الذين تركونا في نفر قليل فقتل السبعة رضوان الله عليهم هكذا^(٣).

(١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/٣٣٢).

(٢) رواه مسلم (١٧٨٩).

(٣) انظر: أسباب الإجمال (ص ١٣١).

ثانياً: المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله «النائب عن الفاعل»:

النائب عن الفاعل أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله والأول أرجح^(١)؛ لأنه لا يشترط في النائب أن يكون مفعولاً في الأصل - كما سيأتي - ولأن مفعول ما لم يُسمَّ فاعله قد يكون منصوباً في نحو ﴿ وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩] وقوله ﷺ: «أوتيت القرآن ومثله معه»^(٢) ف«خيراً» و«القرآن» مفعول به منصوب وهما في الأصل مفعول ثانٍ للفعل قبل بنائه للمجهول وحذف فاعله ونيابة المفعول الأول عنه.

تعريفه:

هو ما أُقيم مقام الفاعل بعد حذفه فأخذ حكمه في الرفع لفظاً ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿ سَيِّئُ الْمَجْمُوعِ ﴾ [القمر: ٤٥]، ﴿ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣]، أو محلاً ﴿ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٣]، أو تقديرًا ﴿ قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾ [الجن: ١] ووجوب الأفراد في عامله وإن كان النائب مثني كقولك: فهم المدرسان، أو جمعاً ﴿ قَتِلَ الْحَرَّصُونَ ﴾ [الذاريات: ١٠]، وكذا أحكام إلحاق علامة التانيث ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم: ٢]، ﴿ فَصَلَّتْ آيَاتُهُ ﴾ [فصلت: ٣]، ﴿ وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩].

أغراض حذف الفاعل:

يجذف الفاعل من الكلام لأغراض منها^(٣):

- ١ - الجهل به بأن يكون غير معلوم لدى المتكلم كمثل النحاة: سُرِقَ المتاع.
- ٢ - العلم به فيكون حذفه إيجازاً واختصاراً كالأفعال التي فاعلها رب العباد نحو ﴿ وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿ خَلِقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧] فالخالق

(١) شذور الذهب (ص ١٥٩).

(٢) من حديث المقدم بن معد يكرب الكندي رواه أحمد (١٧٢١٣).

(٣) أوضح المسالك (٢/ ١٢٥، ١٢٦).

هو الله عز وجل، ﴿أَحِلَّ لَكُمْ آلْطَّيِّبَاتُ^ط﴾ [المائدة: ٥]، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فالمشروع هو المولى سبحانه وتعالى.

٣- الإيجاز في اللفظ نحو ﴿وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ^ط﴾ [النحل: ١٢٦].

٤- ألا يترتب على ذكره غرض بأن يصلح إسناده لأي فاعل كان لا لفاعل مخصوص نحو ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ [المجادلة: ١١]، ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

٥- احتقاره أو ازدراؤه فيتعفف المتكلم عن ذكره تقليلاً من شأنه وذكروا من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [الحج: ٤٠]، فلم يذكر الفاعل «الكافرون المكذبون» تقليلاً من شأنه^(١).

وهناك أغراض أخرى كالخوف على الفاعل أو الخوف منه إن كان ذا قوة ويخشى وغير ذلك ومجالها علم المعاني من علوم البلاغة.

العامل في نائب الفاعل «رافعه»:

يرفع الاسم على أنه نائب عن الفاعل إذا أسند إلى أحد شيئين:

أولاً: فعل مبني للمفعول.
ثانياً: اسم مفعول.

أولاً: الفعل المبني للمفعول ويقال: للمجهول. وهو الفعل الذي يجيء على صيغة معينة لا يذكر معها الفاعل ولا يشترط أن يكون الفاعل مجهولاً، وإنما يشترط عدم ذكره لعدم صحة الجمع بين هذه الصيغة وبين ذكر الفاعل، ولهذا الفعل صيغتان:

أ- فَعِلَ: ويقصد بها كل فعل ماضٍ تغيّرت صورته، بضم أوله وكسر ما قبل آخره فيخرج منها صورتان:

الأولى: أُكْرِمَ - أُخْرِجَ - أُعْطِيَ؛ لأنها مضارعة وليست ماضية بخلاف: أُكْرِمَ،

(١) المعاني في ضوء أساليب القرآن، د/ عبد الفتاح لاشين، (ص ١٥٣)، دار الفكر العربي، ١٩٩٩ م.

وأخرج، أعطى؛ لأنها ماضية.

الثانية: زَكِمَ - جُنَّ - حُمَّ - عُنِيَ - رُمِيَ - عُشِيَ عليه؛ لأنها تأتي على صورة واحدة لا تتغير، فلا يقال للمزكوم زَكَمه فلان، ولا للمجنون جَنَّه فلان فالصحيح أن هذه الأفعال المرفوع بها فاعل، بخلاف ﴿فَبَهَّتْ الَّذِي كَفَرْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]؛ لأنه يقال: بهته فلان، أي أصابه بالبهت «مَا يُخْرِصُهُ».

ويدخل فيها الماضي الثلاثي سواء كان صحيح الآخر ﴿ضَرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿قُتِلَ أَخْرَاصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، أو معتل الآخر ﴿قَضَى الْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وغير الثلاثي رباعياً ﴿وَكُذِبَ مُوسَى﴾ [الحج: ٤٤]، ﴿عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿وَمَا أَوْقَى مُوسَى﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿أَخْرَجْنَا مِنْ دَيْرِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿عَوْقَبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]، ﴿زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١]، وخماسياً ﴿مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦]، ﴿أَجْتَثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وسداسياً ﴿بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا﴾ [سبا: ٣٢] مع ملاحظة التغييرات الأخرى التي تطرأ على الفعل لعلل صرفية تتعلق بسلامة النطق وذلك كالآتي:

أ- ضم ثالث الخماسي والسداسي المبدوء بألف وصل ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ [البقرة: ١٦٦]، ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا﴾ [سبا: ٣٢]، ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَأَزْدَجَرَ﴾ [القمر: ٩].

ب- ضم ثاني الخماسي المبدوء بالتاء ﴿مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦].

ج- تغييرات تطرأ على حروف العلة لمناسبة الحركة كما يلي:

١- قلب ألف «فاعل» واوًا لمناسبة الضمة ﴿نُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨]، ﴿وَأَوْذُوا فِي سَبِيلِي﴾ [آل عمران: ١٩٥].

٢- كون ما قبل آخره ياء وكسر ما قبله ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ﴾ [الشورى: ١٦]، ﴿أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج: ٢٢] ومن ثم لو كان ثلاثياً

كان أوله محرکًا بالكسر ﴿ وَقِيلَ أَلْيَوْمَ نَنسَلُكُمْ ﴾ [الجاثية: ٣٤]، ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾ [هود: ٤٤] ويجوز فيها الإشمام بإعطاء أوله رائحة الضم وبه قرئ تواترًا في «حيل - غيض - جيء - سيء» ومن العرب من يضم أوله ويقلب الحرف واوًا، قال شاعرهم:

لَيْتَ شَبَابًا بُوِعَ فَاشْتَرَيْتُ

ومن اجتماع الفعل بصيغته المعلوم والمفعول ﴿ أَشْتَرُ أَرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْرًا رَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٠]، ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوِقِبَ بِهِ ﴾ [الحج: ٦٠].

ب- يُفَعَّلُ: ويقصد بها كل فعل مضارع مضموم الأول مفتوح ما قبل آخره فيخرج ما كان ماضيهِ رباعياً؛ لأنه مضموم الأول لكنه مكسور ما قبل آخره ﴿ يُنْبِتُ لَكُمْ ﴾ [النحل: ١١]، ﴿ تَمْحِي الْأَرْضَ ﴾ [الروم: ٥٠]، ﴿ تَخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ [الأنعام: ٩٥].

ويدخل المضارع مضموم الأول ثلاثياً ﴿ لَمْ تَخْلُقْ مِثْلَهَا فِي أَلْبَلَدِ ﴾ [الفجر: ٨]، ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا ﴾ [فاطر: ٣٦]، أو رباعياً ﴿ فَلَا تُخَفِّفْ عَنْهُمْ الْعَذَابِ ﴾ [البقرة: ٨٦]، ﴿ يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابِ ﴾ [هود: ٢٠]، ﴿ وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨]، أو خماسياً ﴿ وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، أو سداسياً ﴿ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ [النحل: ٨٤].

ولا يدخله تغيير سوى قلب حرف العلة ألفًا وفتح ما قبله ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] معلوم ﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴾ [ص: ٦]، مجهول، واجتمعا في ﴿ وَإِنْ يَسْتَعِثُوا يُعَاثُوا ﴾ [الكهف: ٢٩]، ﴿ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، ومن ناذج الجمع بين صيغتي الفعل المضارع ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [التوبة: ١١١]، ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿ لَا تَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴾ [النحل: ٢٠].

ومن اجتماع صيغتي «فِعْلٌ» و«يُفَعَّلُ» من الثلاثي ﴿ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾ [الذاريات: ٩]، وبعد التغيرات الصرفية ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ ﴾ [فصلت: ٤٣]، ومن غير

الثلاثي ﴿ أَوْ قَالَ أَوْحَىٰ إِلَىٰ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿ فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

ج- اسم المفعول. وهو ما جاء من الفعل المبني للمجهول على وزن «مفعول» من الثلاثي ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ تَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣]، وما ضم أوله وفتح ما قبل آخره من غير الثلاثي ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿ مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [ص: ٥٠] ف«إخراج» و«الأبواب» نائب فاعل لاسم المفعول «محرم» و«مفتحة» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ﴿ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ ﴾ [الأعراف: ١٣٩] ف«ما» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول «متبر».

وبذلك يتبين لك أن عامل الرفع في نائب الفاعل هو الفعل المبني للمجهول ﴿ فَجَمَعَ السَّحَرَةَ ﴾ [الشعراء: ٣٨]، ﴿ حَرِّمْتَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] واسم المفعول المصاغ منه ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ تَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ ﴾ [هود: ١٠٣]، ﴿ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] واجتمع ذلك مع الفعل واسم المفعول المصاغ منه في ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] في قراءة الأكثرين بتشديد التاء، و﴿ مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [ص: ٥٠] فالأبواب نائب فاعل للفعل في الأولى ولاسم المفعول منه في الثانية.

ما ينوب عن الفاعل:

أولاً: المفعول به ﴿ حَرِّمْتَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿ وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ ﴾ [القيامة: ٩]، ﴿ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ ﴾ [الأحقاف: ٦]، ﴿ يُعْرِفُ الْمَجْرُمُونَ بِسِيمَاهُمْ ﴾ [الرحمن: ٤١]، ﴿ أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٣٣] فإن كانا مفعولين بني أولهما.

ويمكنك الموازنة بين الآيات الكريمة في المجموعتين (أ)، و(ب).

(ب)

(أ)

﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾ [الزمر: ٤٥]

﴿ وَذَكَرَ اللَّهُ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١]

﴿ ضَرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ [الحج: ٧٣]

﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ﴾ [إبراهيم: ٢٤]

﴿ وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]

﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾ [الرحمن: ٣]

ومثال اجتماعهما ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [الأنعام: ٨] فـ ﴿ مَلَكٌ ﴾ نائب فاعل وعامله ﴿ أَنْزَلَ ﴾ المبني للمفعول، و﴿ مَلَكًا ﴾ مفعول به، وعامله ﴿ أَنْزَلَ ﴾ المبني للمعلوم.

وتأمل قوله تعالى: ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، ﴿ الْحِكْمَةَ ﴾ فتجد مفعولاً ثانياً مقدماً مع المبني للمعلوم ﴿ يُؤْتِي ﴾، ومفعوله الأول الموصول ﴿ مَنْ يَشَاءُ ﴾، وتجدها منصوبة أيضاً على المفعولية مع المبني للمجهول ﴿ يُؤْتَى ﴾، ونائب الفاعل الضمير المستتر العائد على الموصول، وكذا مع ﴿ أُوتِيَ ﴾، و﴿ خَيْرًا ﴾، مفعول، وأصل الكلام «وَمَنْ يُؤْتِيهِ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَقَدْ آتَاهُ اللَّهُ خَيْرًا كَثِيرًا».

ثانياً: المصدر^(١): ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٣] فـ«نفخة» نائب فاعل وهي في مقام^(٢) مصدر لعاملها «نَفَخَ»، وكذا ﴿ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ لأن «شيء» في معنى: «عفو يسير» كما سيأتي فيما ينوب عن المفعول المطلق^(٣).

(١) بشرط أن يكون مُتَصَرِّفًا اتفاقاً فلا ينوب الجامد نحو: «سبحان الله»، «معاذ الله» ومختصاً عند الأكثرين بأن يكون موصوفاً «ضَرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ»، أو مضافاً «ضَرِبَ ضَرْبُ الْمَعَايِينِ»، أو دالاً على العدد «ضَرِبَ ضَرْبَتَانِ» فلا ينوب المبهم المؤكد لعامله فحسب عند الأكثرين فلا يقال: «ضَرِبَ ضَرْبٌ».

(٢) لأنها يطلق عليها عند الصرفيين اسم مرة، ولا يعترض بنحو ذلك؛ لأن اسم المرة مصدر.

(٣) انظر (ص ٣٠٩).

ثالثًا: الجار والمجرور ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾ [المدرثر: ٨]، ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ [القلم: ٤٢]، ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ﴾ [الكهف: ٤٢]، ﴿ إِلَّا أَنْ تَحِطَّ بِكُمُ ﴾ [يوسف: ٦٦]، ﴿ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ [الحج: ٦٠]، ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، ﴿ فَأَحْتَلَفَ فِيهِ ﴾ [هود: ١١٠]، ﴿ حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ [النور: ٢٨]، ﴿ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

ولعلك تلاحظ تمام المعنى بالجار والمجرور ومن ثمَّ ناب عن الفاعل ولم ينب غيره ففرق بين ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعَتْهُمْ جَمْعًا ﴾ [الكهف: ٩٩]، ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٣] فالجار والمجرور ناب في الأولى ولم ينب في الثانية لنيابة المصدر، تأمل ﴿ أَوْ قَالَ أُوْحَىٰ إِلَىٰ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ [الأنعام: ٩٣] ف«إلى» نابت و«إليه» لم تنب لنيابة «شيء». وكذا يجب أن تتنبه لعدم وجود ضمير مستتر في الفعل وإلا كان هو النائب، فليس الجار والمجرور نائبًا في نحو ﴿ لَمَسَّجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ ﴾ [التوبة: ١٠٨]؛ لأن النائب ضمير المسجد «هو»، وكذلك ﴿ وَهُوَ يُدْعَىٰ إِلَى الْإِسْلَامِ ﴾ [الصف: ٧]، فإن احتمل السياق تحمّل الفعل ضميرًا مستترًا وعدمه جازت النيابة لأحدهما وامتنع القول بها لكليهما؛ لأن النائب لا يكون إلا واحدًا كما أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا. ومثال ذلك ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٧] فيحتمل السياق وجود ضمير مستتر يعود على المقتول الذي ادعوا قتله -قاتلهم الله- فيكون المعنى: شُبِّهَ المقتول لهم بعيسى عليه السلام فيصبح الضمير نائبًا وشبه الجملة «هم» متعلقًا بالفعل، ويحتمل السياق عدم وجود الضمير فيكون «هم» النائب على معنى الالتباس.

والأمر كذلك مع وجود المصدر كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ ﴾ [الزمر: ٦٨] فعلى تقدير: نفخة أخرى، تكون أخرى النائب عن الفاعل كما نابت عن المصدر فتكون مرفوعة بالضممة المقدرة، و«فيه» متعلق بالفعل وعلى تقدير «فيه» نائبًا تكون «أخرى» نائبًا عن المصدر منصوب بالفتحة المقدرة؛ كما صرح بالمصدر منصوبًا مع وجود النائب في ﴿ وَدُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ﴾ [الواقعة: ٥].

ويكثر نيابة الجار والمجرور مع الفعل الذي يتعدى بهما، تأمل ﴿ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٩٣]، ﴿ وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [التوبة: ١٧]، ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الواقعة: ١٧-١٨]، ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [الصفافات: ٤٥]، فيجوز أن يكون ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ النائب بدليل ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴾ [الإنسان: ١٩]، ويجوز أن يكون ﴿ بِكَأْسٍ ﴾ النائب بدليل ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩].

رابعاً: الظرف^(١). نحو: صِيَمَ رَمَضَانَ، وَجَلَسَ أَمَامُ الْأَمِيرِ، فتجوز نيابة «رمضان»؛ لأنه علم على زمان مُعَيَّن «الاختصاص» وتختلف مواقع الإعرابية «التصريف»، وتجوز نيابة «أمام» لاختصاصه بالإضافة، وفي هذا المثال إشكال يترتب عليه استدلال، وبيانه الآتي مثل ابن هشام به ثم قال بعده ويمتنع نحو: ثُمَّ وَعِنْدَ، وَمَعَكَ لامتناع رفعهن^(٢). إشارة إلى أنها ناقصة التصرف، و«أمام» أخ هذه الظروف في نقصان التصرف، ولذا قال الشيخ خالد: ما لا يتصرف بحال أَوْلَىٰ بِالْمَنْعِ^(٣).

ومن ثَمَّ ضبَطَ هَذَا الْمَثَالَ «أَمَامَ» بِالْفَتْحِ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ، و«أَمَامَ» بِالضَّمِّ فِي التَّصْرِيحِ، وَلَيْسَ الضُّبُطُ بِالْفَتْحِ خَطَأً طَبَاعِيًّا، فَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الظُّرُوفِ نَاقِصَةٌ التَّصْرِيفِ يَجُوزُ نِيَابَتُهَا مَعَ بَقَاءِ فَتَحْتِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَصْلِ «ظَرْفِيَّتِهَا»، فَلَيْسَ هُنَاكَ غَضَاظَةٌ فِي قَوْلِنَا: جُلَسَ عِنْدَكَ، وَقَتِلَ ثُمَّ، وَسَكِنَ مَعَكَ.

(١) بشرط أن يكون متصرفاً فلا ينوب نحو: «قط، عَوْضُ»؛ لأنه جامد، ونحو عِنْدَ، مَعَكَ، ثُمَّ؛ لامتناع رفعها فليس فيها إلا النصب أو الجر بـ«من» وأن يكون مختصاً بوصف نحو: صِيَمَ يَوْمَ شَدِيدِ حَرِّهِ، أو إضافته نحو: صِيَمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أو «أل» العهدية نحو: صِيَمَ الْيَوْمِ، أي: المعهود بينك وبين من تحاطبه، فلا ينوب المبهم فلا يقال: صِيَمَ يَوْمٌ أو زمانٌ أو نَزَلَ مَكَانًا، دون تقييد بوصف أو إضافة أو عهد؛ لعدم الفائدة.

(٢) أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ (٢/١٣٢، ١٣٣).

(٣) التَّصْرِيحُ بِمَضْمُونِ التَّوَضُّيحِ (٢/٣٢٣).

قال تعالى: ﴿ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ ﴾ [هود: ٤٣] بالبناء للفاعل ورفع الموج على الفاعلية، وقال: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ: ٥٤] بالبناء للمفعول وحذف الفاعل والظرف هو النائب كما قال الحوفي، ولا حجة لأبي حيان فيما اعترض به زاعماً فساد هذا التوجيه بعدم رفع «بين» كما في قراءة ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرفع «بَيْنَكُمْ» وأن الوجه في النائب أن يكون ضمير المصدر «الْحَوْلُ» أي: حال الحَوْلِ بَيْنَهُمْ؛ لأن هذا التقدير لا يصلح في جميع الأحوال -والله أعلم- حتى نضطر إليه في كل موضع ناب فيه الظرف وصح المعنى به فالأيسر أن يقال: إن الأصل حال الموت بينهم، أو حال الحَقِّ بينهم، لا الأصل: حال الموت حولاً بينهم، فالظرف ناب عن الفاعل وترك منصوباً حملاً له على أغلب أحواله وبعبارة الواحدي: «كما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام» وقال السمين عند توجيه قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [المتحنة: ٣] في القراءة المتواترة ببناء الفعل للمفعول ونصب «بينكم»: فالقائم مقام الفاعل: إما ضمير المصدر أي: يُفْصَلُ الْفَضْلُ أو الظرف، وبني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله «لقد تقطع بينكم» في أحد الأوجه، أو الظرف وهو باقٍ على نصبه كقولك: «جُلِسَ عِنْدَكَ»^(١).

فعبارته واضحة في تجويز كون الظرف نائباً سواء كان مبنياً أو معرباً وتجويز «جُلِسَ عِنْدَكَ» وقرأ أبو جعفر أحد القراء العشرة ببناء الفعل للمفعول في قوله تعالى: ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ [آل عمران: ٢٣]، ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النور: ٤٨] والظرف في كل ذلك يصلح للنيابة -والله أعلم- وبذلك قال الأكابر ونصوا على أن نصبه مراعاة لأكثر أحواله مذهب أبي الحسن الأخفش^(٢).

(١) الدر المصون (٣٠٣/١٠)، وانظر الكلام في نحو ذلك تفصيلاً في توجيه آية الأنعام: ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] في الدر (٥٨/٥، ٥٥).

(٢) انظر: الدر المصون (٥٥-٤٨/٥)، (٣٠٣/١٠)، والفريد (١٩٥/٢)، (٤٥٧/٤)، والبيان (٣٨٩/١)، (٤٤٩/٢)، الحجة للفارسي (٣٦٠/٣)، الكشف لمكي (٤٤١/١).

الترتيب بين الأشياء التي تنوب عن الفاعل إذا اجتمعت:

يقرر النحاة قاعدة تقول: لا ينوب غير المفعول إذا اجتمع مع غيره، ويمثلون بقولهم: ضرب اللصُّ ضرباً شديداً أمامَ الأمير في يومِ الجُمُعَةِ، فينوب «اللس» عن الفاعل وهو المفعول في الأصل ويبقى المصدر والظرف والجار والمجرور على حاله.

وهذا كلام جميل له شواهد في التنزيل فمثال النيابة مع وجود المصدر ظاهراً ﴿وَقَاتِلُوا تَقَاتِلًا﴾ [الأحزاب: ٦١]، ﴿إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، ﴿وَذَلَّلْتَ قُطُوفَهَا تَذَلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤]، ﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا﴾ ﴿وَنُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا﴾ [الواقعة: ٤-٥]، مستتراً ﴿أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أَمْطَرْنَا مَطَرًا سَوِيًّا﴾ [الفرقان: ٤٠]، ﴿فَسَوْفَ نَحْاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، ﴿ثُمَّ نَجْزِيهِ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾ [النجم: ٤١]، ومثال نيابته مع وجود الجار والمجرور ظاهراً ﴿وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ﴾ [الشعراء: ٩١]، ﴿يُعْرِفُ الْمَجْرُمُونَ بِسِيمَتِهِمْ﴾ [الرحمن: ٤١]، ﴿فَتِنْتُمْ بِهِ﴾ [طه: ٩٠]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، ومستتراً ﴿وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ﴾ [الصف: ٧]، ﴿لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٧٥] أي: العذاب، ﴿لَتُبَدَّ بِالْعُرَاءِ﴾ [القلم: ٤٩] أي: يونس ^{الطيطيلا} ومثال نيابته مع وجود الظرف ﴿فَعَلِبُوا هُنَالِكَ﴾ [الأعراف: ١١٩]، ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَرُهُمْ تَلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٧]، ﴿وَأَنْ تَحْشَرَ النَّاسُ ضَحَى﴾ [طه: ٥٩].

ومثال نيابته مع وجود غيره ﴿وَأَزَلْفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] على تقدير غير نائبة عن المصدر «إزلاًفاً غير بعيد» ﴿فَهِيَ تُمَلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] فالنائب الضمير المستتر وبقي الجار والمجرور والظرف على حاله، وكذا في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وأما ما مثل به النحاة من اجتماع الأربعة ونيابة المفعول فهو من الركافة بمكان بحيث يند عنه البيان وفصاحة القرآن.

وإذا ما فقد المفعول كان أمر النيابة بين الباقيين يسيراً فلا ضرر في نيابة أحدهما مع وجود الآخر فإن كان ظاهر اللفظ تقديم المصدر في النيابة على غيره في ﴿فَإِذَا تُفْعَخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣] فقد قالوا بالاحتمال فيه في ﴿ثُمَّ تُفْعَخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨].

وبقي أن نبيّن أن هذا الترتيب شائع لا واجب ولا متعين كما قال المتقدمون وأن الحق مع المتأخرين الذين قالوا بجواز نيابة غير المفعول مع وجوده وفاقاً للكوفيين واستدلالاً بكلام رب العالمين، فقد قرئ تواتراً ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] بنون واحدة وبناء الفعل للمجهول ماضياً في قراءة ابن عامر وشعبة، وكذلك ﴿لِيُجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] بناء الفعل للمجهول ونصب «قوماً» في قراءة أبي جعفر فالنائب في الأولى ضمير المصدر «النجاء» والمؤمنين مفعول به والتقدير: وكذلك نجى مثل هذا النجاء المؤمنين، فحذف المضاف وحل المضاف إليه محله.

وفي الآية الثانية الأصل: ليجزي الله قوماً بكسبهم مثل هذا الجزاء، فحذف الفاعل وبني الفعل للمجهول وناب ضمير المصدر بعد حذف المضاف وإحلاله محله، فناب مع وجود المفعول به والجار والمجرور، وأجاز ذلك الأخفش من المتقدمين بشرط تقدم النائب عن المفعول كما في قول الشاعر:

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمَثِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبُهُ

وقول الآخر:

وَلَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُوهُدَى

فناب فيها الجار والمجرور «بذكر - بالعلياء» مع وجود المفعول به «قلبه - سيِّداً»، وعموماً كفى بالقراءة شاهداً.

وقوع الجملة نائباً عن الفاعل:

علمت فيما سبق اختلافهم في وقوع الجملة فاعلاً وأن أكثرهم على منع ذلك وبالتالي يقال: إذا كانت الجملة لا تقع فاعلاً فما ناب عنه مثله لا يقع جملة.

ويستثنى من ذلك شيئان أو نوعان من الجمل.

الأول: الجملة المحكية المراد لفظها؛ إذ يحكم لها بحكم المفردات.

الثاني: جملة مقول القول؛ لأنها في محل نصب مفعول للقول والمفعول متعين للنيابة.

ومن ثمَّ جَوَّز الزمخشري وأيده ابن هشام وقوع الجملة نائباً في نحو ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الجنات: ٣٢]، ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ [المطففين: ١٧]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾ [النحل: ٢٤]، ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾ [هود: ٤٤]، ﴿ قِيلَ يَنْبُوحُ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾ [هود: ٤٨]، فالجملة فيما سبق المسند إليها القول في محل رفع نائب فاعل إما على سبيل الإسناد اللفظي؛ لأنها جملة محكية مراد لفظها فوقعت نائباً كما وقعت في «لا حول ولا قوة إلا بالله كمنز من كنوز الجنة»^(١) مبتدأ وفي «أفضل الذكر لا إله إلا الله»^(٢) خبراً، وفي «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٣) اسماً لـ«كان»، وفي «فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامُ نَحِيَّةَ الْمَوْتَى»^(٤) خبراً لـ«إن» وفي «رَجَحَتْ بَيْنَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٥) فاعلاً، وإما لأنها في الأصل جملة مقول القول في محل نصب.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) تقدم.

والبعض اعترض على ذلك بأن البصريين يمنعونه، وبأنه لا يعدل عن الإسناد المعنوي إلى الإسناد اللفظي فالقائل بالإسناد المعنوي يقوم بتقدير نائب عن الفاعل من ضمير المصدر «القول» فيَقْدَرُ: إذا قيل لهم قولٌ شديدٌ لا تفسدوا أو قولٌ حقٌّ إن وعد الله حق، أو قولٌ مقتدرٌ هذا الذي كتتم به تكذبون، وهذا المقول مفسرٌ للمصدر الذي هو القول النائب! وهذا كله تكلف ما دفعهم إليه إلا مناصرة البصريين والعجب أن حامى لواء هذا التقادير المتكلفة هو أبو حيان القائل: لسنا متعبدين بقول نحاة أهل البصرة^(١)!!

ويلاحظ أن ما جاء في التنزيل من نيابة الجملة عن الفاعل كان بعد القول أو ما في معناه ﴿ نُوَدِيَّ يَمُوسَى ﴾ [طه: ١١]، ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥]، فالنداء والوحي من جنس القول بل هو قول.

إعراب نائب الفاعل:

نائب الفاعل مرفوع لفظاً أو محلاً أو تقديرًا.

أ- رفعه لفظاً: وذلك بظهور علامة الرفع عليه الضمة ﴿ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿ وَفُتِحَتْ السَّمَاوَاتُ ﴾ [النبا: ١٩]، ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم: ٢]، ﴿ هُدِّمَتْ صَوَامِعُ ﴾ [الحج: ٤٠]، أو ما ينوب عنها ﴿ قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾ [الذاريات: ١٠]، ﴿ أَبْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الأحزاب: ١١]، ﴿ يُعْرِفُ الْمَجْرِمُونَ ﴾ [الرحمن: ٤١] فكل منها نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، أو لأنه من الأسماء الخمسة في ﴿ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا دُحُوزٌ عَظِيمٌ ﴾ [فصلت: ٣٥].

ب- رفعه تقديرًا: وذلك إذا كان علامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر في نحو ﴿ أَوْ كَلِمَةٍ بِهِ الْمَوْتُ ﴾ [الرعد: ٣١]، ﴿ وَكُذِّبَ مُوسَى ﴾ [الحج: ٤٤]؛

(١) البحر المحيط (٣/١٦٥).

لأنه اسم مقصور، أو الثقل في ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ٣٣]؛ لأنه اسم منقوص، أو حركة المناسبة في قولك: ضَرَبَ أَخِي؛ لأنه مضاف إلى ياء المتكلم، أو حركة حكاية المصدر المؤول في نحو ﴿مُخَيَّلٌ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦] أي: سعيها، ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أي: استماع، أو حركة حكاية الجملة^(١) في نحو ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصفافات: ٣٥]، أو انشغال المحل بحركة الحرف الجر الزائد في نحو ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ [فاطر: ١١].

ج- رفعه محلاً. وذلك إذا كان النائب مضمراً أو مبهماً.

فالمضمرة الظاهر نحو ﴿أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِنَنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢]، ﴿وَأْمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿وَقَدْ أَمْرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠] فنون النسوة وتاء المخاطب ونا المتكلمين وواو الجماعة في ﴿أَمْرُوا﴾ ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والمضمرة المستتر في نحو ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] «أنت»، ﴿لَنَبِّدَنَّ بِالْعُرَاءِ﴾ [القلم: ٤٩] «هو»، ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تَدْعِي إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾ [الجاثية: ٢٨] «هي»، ﴿لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] «أنا»، فنائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً «أنا وأنت» أو جوازاً «هو وهي» في محل رفع. ومثال اجتماع المضمرة الظاهر والمستتر قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤] فنائب «حُمِّلَ» الأول: ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو»، والثاني: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع والميم للجمع.

والمبهم اسم الإشارة عدا المشئ منه نحو ﴿وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]، ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ﴾ [الأنعام: ١٩].

(١) وكذلك حكاية اللفظ عموماً كقولنا: ضَرَبَ جَادَ الْحَقُّ، بُنِيَتْ «كَانَ» للمجهول، تكتب «مَنْ» متصلة بـ«مَا» في «مِمَّ».

واسم الموصول عدا المثني منه نحو ﴿ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿ وَأَدْخِلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، ﴿ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [التوبة: ٣٧] واسم الموصول العام نحو ﴿ لِيُعْلَمَ مَا تُخَفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١]، ﴿ يُصَهِّرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ ﴾ [الحج: ٢٠]، ﴿ بُعِثَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴾ [العاديات: ٩]، ﴿ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ [النمل: ٨]، ﴿ فَتُحْيَىٰ مَنْ نَشَاءُ ﴾ [يوسف: ١١٠]، ﴿ يُؤَفِّكُ عَنْهُ مَنْ أُفِّكَ ﴾ [الذاريات: ٩]، وفيها اجتمع المضمرة والمبهم فثائب «يؤفك» «من» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل، ونائب «أفك» ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، واجتمعا أيضاً في ﴿ كُتِبُوا كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٥] فثائب «كبت» الأول «واو الجماعة» ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع، والثاني: «الذين» اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل.

تنبيه:

للنحاة تفصيل في تقديم أي من المفعولين أو الثلاث على الآخر إذا ما كان الفعل المبني للمفعول من الناصب لاثنين أو أكثر^(١)، وخلاصة كلامهم أن نيابة الأول مع وجود الثاني والثالث جائزة اتفاقاً، ونيابة غيره جائزة إذا أمن اللبس وممتنعة عند حدوثه بنيابة غير الأول، فمن نيابة الأول مقدماً ﴿ إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ ﴾ [الزمر: ١٠] ومؤخراً ﴿ وَلَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٠] ف«الصابرون» نائب في الآيتين وهي المفعول الأول في الأصل. يوفى الله الصابرين أجرهم، يُلقَى الملائكة الصابرين إياها.

(١) أوضح المسالك (٢/ ١٣٥-١٣٨).

وأمثلة ذلك كثيرة في التنزيل^(١)، ومن لطائفه قوله تعالى: ﴿وَأَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ^٢ أَلشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨] فأيهما حضر الآخر فإن كان الأصل: أحضر الله الأنفس الشُّحَّ، فالنائب هو الأول «الأنفس» وبقي الثاني منصوبًا «الشُّحَّ» على أصل ترتيبها وذلك المشهور عند النحاة، وإن كان المعنى أو الأصل: أحضر الله الشح الأنفس فجعله حاضرًا لها لا يغيب عنها أبدًا ولا ينفك، فالنائب هو الثاني «الأنفس» وبقي الأول منصوبًا وتغير ترتيبها وإليه أميل؛ لأن ذلك جائز عند النحاة فيقال: أعطي زيد درهمًا، وأعطي درهم زيدًا، لأمن اللبس، وقد يكون لصحة الاحتمالين كقوله تعالى: ﴿الَّذِي^٣ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ^٤﴾ [طه: ٥٠] فالمفعولان على أصل الترتيب، أو معكوسًا والأصل: «أعطي خلقه كل شيء»، وكذا في الآية لصحة المعنى مع الاحتمالين فمن حضره حضرته ويؤيده قراءة ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبُ الْمَوْتَ﴾ [البقرة: ١٣٣] برفع «يعقوب» ونصب «الموت» فإن قلت: قراءة شاذة، وليس لك أن تقول ذلك؛ لصحة الاحتجاج بالشواذ إجماعًا، قلت: قرئ تواترًا ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] برفع «آدم» ونصبه وكذا «كلمات» والتلقي في معنى الإحضار وكم في التنزيل من أسرار -والله أعلم بمراده-

(١) دراسات الشيخ عزيمة (ق٣) (١/٥٩٠-٥٩٧).